الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الرقم: L15/412

الميدان: لغة وأدب عربي

فرع : أدب عربي

تخصص: نقد أدبي حديث

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة:إبتسام بن ثابت

تحت عنوان

قضية المصطلح النقدي من منظور عبد السلام المسدي

تاريخ المناقشة: 2017/05/23

لجنة المناقشة:

- د/ نسيمة بغدادي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
- د/سعاد طالب	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
- د/ حكيمة بوشلالق	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016م

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي

وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [سورة الكهف، الآية: 109].

قبل كل شيء أحمد الله جل وعلى الذي منحني القدرة والإرادة لإنجاز هذا البحث.

وأصلي وأسلم على صفوة الأنبياء ونور العالمين سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

و أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى كل أفراد عائلتي

إلى الأستاذة المشرفة "سعاد طالب " على كل النصائح والتوجيهات التي أفادتني بها .

كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد وقدم لي يد العون ولو

بكلمة طيبة.

إبتسام .....

مقدمة

يُعدّ المصطلح أحد أهم القضايا التي ينبغي على الباحث أن يوليها اهتمامًا بالغًا، فهو يشغل حيّزًا مهمًا ضمن أيِّ دراسة، لذلك لا بدّ من الحرص في التعامل مع مسألة المصطلح، التي تثري وتغني مجال أي بحث عمومًا، والبحث النقدي خصوصا؛ فالبحث المصطلحي يسمح بالتواصل السريع ويحوي تفرعات منهجية تسهم في ترقية الوضعية المصطلحية تنظيرًا وتطبيقا وفي كلِّ مجالات المعرفة الإنسانية.

وقد شهد المصطلح النقدي العربي تطورًا ملفتا، بحيث حقق تراكمًا كميًا ملموسًا عكسه حجم الأبحاث المنجزة في ميدان النقد المصطلحي مشرقًا ومغربًا، وعمد الدارسون العرب إلى تناول المصطلحات لاسيّما النقدية بمناهج متباينة من حيث خلفياتها ومرتكزاتها وآلياتها وغاياتها، وهذا ما أدى إلى اضطراب وتداخل بين مختلف النظريات الوافدة خاصة الحداثية والتي اتسمت بالتناقض والتباين من حيث تداولها أو تعاملها مع المصطلح النقدي الوافد من ثقافات مختلفة، وهو ما نتج عنه حالة من الفوضى المصطلحية وبالتالي التأزم.

وفي ظلّ هذا الواقع النقدي العربي الحديث الذي طغت عليه الفوضى المصطلحية، ظهرت عدة دراسات في أنحاء الوطن العربي مشرقه ومغربه محاولة الإحاطة بالقضية المصطلحية في الوطن العربي من جميع أركانها، ويعدّ عبد السلام المسدي الناقد التونسي أحد النقاد البارزين الذين أبدوا اهتمامًا واضحًا بقضايا النقد العربي الحديث، متتبعًا كلّ ما يخص القضية المصطلحية النقدية، والإشكاليات المختلفة الناتجة عن انفتاح النقد العربي على منجزات الحداثة الغربية محاولاً تقديم الحلول الممكنة لها، حتى يتسنى للقارئ والناقد العربي خوض تجربتي القراءة والكتابة بوعي ونجاح.

وعليه كانت الإشكالية المطروحة:

كيف ينظر عبد السلام المسدي لقضية المصطلح النقدي العربي الحديث؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى إشكاليات أخرى هي:

ما هي أهم القضايا المتناولة حول المصطلح النقدي في دراسات عبد السلام المسدي؟ وإلى أي مدى واجه المصطلح النقدي اختلالا واختلافا بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

وانطلاقا من هذه الإشكاليات صيغ عنوان هذا البحث كالتالي:**« قضية المصطلح النقدي من منظور عبد السلام المسدي».**

وكان اختيارنا لموضوع «قضية المصطلح النقدي من منظور عبد السلام المسدي» مؤسسا عن رغبة في استكشاف معالم الرؤية النقدية عند عبد السلام المسدي من خلال تتبع موقفه من المصطلح النقدي وآليات صياغته، وتتبع موقفه إزاء الفوضى المصطلحية أسبابها ومرجعياتها وأهم الحلول المقترحة من طرفه للحد من انتشارها، كما قد رغبنا أيضا في استكشاف موقفه من قضية الاختلاف المصطلحي داخل البيت العربي "مشرقه ومغربه"، من خلال كتابه "المصطلح النقدي"، و"كتاب الأدب وخطاب النقد"، ومقالهُ الموسوم ب: "مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب".

وقد كان لطبيعة الموضوع دورًا أساسيًا في تحديد المنهجية المتبعة في إعداد بحثنا، والتي حاولنا من خلالها احتواء الإشكالية المطروحة والإحاطة بكل جوانبها، فوزعنا مادة البحث إلى مقدمة فصلين وخاتمة. جاء الفصل الأول بعنوان «مفاهيم نظرية حول المصطلح النقدي»، وقد وقفنا من خلاله على مفهوم المصطلح النقدي وأهميته ووسائل صياغته، وتعرضنا فيه لإشكالية المصطلح النقدي وجهود الباحثين العرب والمجامع اللغوية العربية في الحد من هذه الإشكالية. وجاء الفصل الثاني بعنوان «المصطلح النقدي من منظور عبد السلام المسدي»، وتعرفنا من خلاله على أهم القضايا النقدية المتناولة في كتاب "المصطلح النقدي" و"كتاب الأدب وخطاب النقد"، كما تعرضنا لقضية اختلاف المصطلح النقدي بين المشرق والمغرب في الوطن العربي. أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها حول قضية المصطلح النقدي العربي الحديث من منظور عبد السلام المسدي.

وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في بحثنا هذا، لكونه الأقرب لطبيعة الموضوع. وذلك لعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالمصطلح عامة والمصطلح النقدي خاصة، وأهم القضايا المتناولة في الدراسات النقدية لعبد السلام المسدي والمتعلقة بالمصطلح النقدي.

ولقد تعددت الدراسات التي تناولت الكتابات النقدية لعبد السلام المسدي، ومنها نجد مذكرات لنيل شهادة الماجستير مثل:"مسار النظرية النقدية لعبد السلام المسدي" لمرابطي نسيم، ومذكرة "مصطلح النقد في كتاب الأدب وخطاب النقد لعبد السلام المسدي" لإدريس فرحات.

وقد اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على مراجع أهمها: كتاب إشكالية المصطلح في الخطاب النقد العربي الجديد ليوسف وغليسي، وكتاب إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي المعاصر لعبد الغني بارة، وكتاب الأسس اللغوية لعلم المصطلح لمحمود فهمي حجازي.

وكأيِّ بحث علمي لم يخل بحثنا هذا من الصعوبات، فقد اعترضت طريقنا بعض العوائق، كان أبرزها قلة الدراسات التي تناولت الاختلاف المصطلحي بين المشرق والمغرب في الوطن العربي بالدرس والتحليل، كما واجهتنا بعض الصعوبات في الدراسة التطبيقية لكتابي المصطلح النقدي والأدب وخطاب النقد.

ولا يسعنا في الأخير، سوى التقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير والاحترام، لمن كانت مرشدا ودليلا لخوض غمار هذا البحث، الأستاذة الفاضلة: الدكتورة "**طالب سعاد**".

الفصل الأول

مفاهيم نظرية حول المصطلح النقدي

أولا- مفهوم المصطلح النقدي.

ثانيا- أهمية المصطلح النقدي.

ثالثا- آليات المصطلح النقدي.

رابعا- إشكالية المصطلح النقدي.

خامسا- جهود الباحثين العرب والمجامع اللغوية العربية في الحد من إشكالية المصطلح النقدي.

أولا- مفهوم المصطلح النقدي:

1- مفهوم المصطلح (Term - Terme):

إنَّ الحاجة الملّحة في ظل التّطورات الرّاهنة في العالم في شتى المجالات تضطر الباحث في مختلف العلوم إلى البحث المستفيض من أجل خلق وتوليد ما يساير هذه التطورات، ولابدّ أن ندرك كلّ الإدراك أنَّ اللُّغة هي القادرة على استيعاب كلّ هذه المستجدات الحاصلة، فكلّ جديد يحتاج إلى دال يُعرف به، ويُميزه عن غيره. وهو ما يُعرف بالمصطلح. لذا لا ضير من تحديد معنى كلمة "مصطلح".

1-1 لغة.

ورد في "لسان العرب" لابن منظور: «صلح: الصلاح: ضد الفساد (...) والاصلاح: نقيض الإفساد (...) والاستصلاح: نقيض الاستفساد. وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، والصلح: تصالح القوم بينهم، والصُّلح: السِّلم »[1].

وورد في القاموس المحيط للفيروز آبادي: الصَّلاح: ضد الفساد (...) وأصلحه: ضد أفسده (...) والصُّلح بالضّم: السِّلم (...) واستصلح: نقيض استفسد»[2].

وفي المعجم الوسيط: «(صَلَحَ) صَلاَحًا، وصُلُوحًا: زال عنده الفساد، والشَّيء كان نافعا أو مناسبا (...) (أصلح) في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح نافع، والشَّيء: أزال فساده، وبينهما، أو ذات بينهما، أو ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق، وفي التنزيل العزيز:« **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا** » [سورة الحجرات الآية09] (...) (اصطلح) القوم: زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا، (تصالحوا):

1- ينظر: ابن منظور (أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري)، (ت 711ه)، لسان العرب، (د، ط)، (د، ت)، دار صادر، بيروت، لبنان، مج2، مادة (صلح)، ص 516- 517.

2- ينظر: الفيروز آبادي (مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي)، (ت 817ه)، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، 1426ه/ 2005م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، مادة (صلح)، ص 299.

اصطلحوا) (...) (الاصطلاح) مصدر اصْطَلَحَ، واتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكلِّ علم اصطلاحاته »[1].

إذا فدلالة كلمة "مصطلح" في المعاجم العربية لا تتعدى معنى الاتفاق والصُّلح والسِّلم.

1-2 اصطلاحا:

لقد أولى الدّارسون العرب عناية كبيرة بالمصطلحات وخاصة بعد تشعب العلوم وكثرة التخصصات. وأمام هذا الوضع ظهرت عدة تعريفات للمصطلح. وفيما يلي سنستعرض تعريفات للمصطلح عند بعض اللّغويين والنّقاد والباحثين قديما وحديثا.

عرّف اللّغويون العرب القدامى المصطلح بأنَّه «لفظ يتواضع عليه القوم لأداء مدلول معين، أو لفظ نُقل من اللّغة العامة إلى اللّغة الخاصة للتعبير عن معنى جديد»[2].

ولعلّ أول الإشارات في التّراث العربي إلى الاصطلاح، ما ورد في كتاب "البيان والتّبيين" للجاحظ (ت255هـ/869م)، عند عرضه لكلام بشر بن المعتمر، وإبرازه لمكانة المتكلمين في أنّهم: «تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم»[3].

وقد عرّفه الشريف الجرجاني في معجم "التعريفات" قائلا: «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، الاصطلاح: إخراج اللّفظ

1- ينظر: مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، 1425هـ/2004م، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، مادة (صلح)، ص520.

2- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية ومصطلحاته العلمية)، ط1، 2008م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ص226 .

3- مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، (د، ط)، 2012م، كلية الآداب جامعة بغداد، بغداد، العراق، ص 59.

من معنى لغوي إلى أخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح: لفظ معين بين قوم معينين»[1].

وعرّفه أبو البقاء الكفوي (ت1904ه/1683م) في كتابه "الكليات":« الإصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء»[2].

إذا لفظ "المصطلح" قديم الاستعمال، قدم البحوث العلمية، فقد أولى القدماء أهمية كبرى لموضوع المصطلح تماشيا واهتماماتهم بموضوع اللغة وأبحاثهم. كما شغل هذا اللّفظ أيضا كثيرا من الدارسين المحدثين.

وعرّفه أحمد مطلوب في كتابه "بحوث مصطلحية " بقوله: «إنَّ المصطلح عرف يتفق عليه جماعة فإذا ما شاع أصبح علامة على ما يدل عليه»[3].

وقد عرّفه مصطفى الشهابي بقوله: «هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية»[4]، وقال: «الإصلاح يجعل- إذن - للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللّغوية أو الأصلية»[5]. ثم قال: «والمصطلحات لا توجد ارتجالا لابد في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي»[6].

ويعرّف محمد طبي المصطلح في كتابه "وضع المصطلحات" بقوله: «... فالمصطلح هو اتفاق جماعة معينة في زمن معين على شيء ما»[7]، والملاحظ على

1- الشريف الجرجاني (على بن محمد السيد الشريف الجرجاني)، معجم التعريفات، (ت816ه)، تح: محمد صديق المنشاوي،(د، ط)، 2004 م، دار الفضيلة، مصر، ص 27.

2- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)، ص 266.

3- أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، (د، ط)، 1427ه/2006م، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، العراق، ص07 .

4- محمد صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، ص59.

5- المرجع نفسه، ص59.

6- أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، (د، ط)، 1427ه/2006م، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، العراق، ص09.

7- محمد طبي، وضع المصطلحات، (د، ط)، 1992م، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص39.

تعريف أحمد طبي أنَّه يعتبر المصطلح اتفاق الجماعة، ذلك أنّ من شروط الاصطلاح الاتفاق أو التّواضع بين الأفراد فلا وجود للتواضع بدون الجماعة.

وورد في كتاب "إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر" لعبد الغني بارة بأنَّ المصطلح «أشبه بالعملة التي بها يتم التبادل المنظم داخل المجتمع، "فهو تسمية فنية تتوقف على دقتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر بسيطها ومركبها، ثابتها ومتغيّرها، المصطلح قضية تتعلق ماضيا بفهم الذات وحاضرا بخطاب الذات، ومستقبلا ببناء الذات، وبدون الفهم الصحيح للماضي لن نستطيع معرفة الحاضر، ولن نستطيع صنع الشخصية المتميزة في المستقبل وبدون الفهم الدقيق لن نستطيع التواصل، ولا البناء بإحكام"»[1].

ويعرّف يوسف وغليسي المصطلح بقوله: «علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين، لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري عن مدلولها المضموني، أو حدّها عن مفهومها، أحدهما: الشّكل (Form)، أو التّسمية (Denomination). والأخر المعنى (Sens) أو المفهوم (Notion) أو التّصور (Concept)... يوحدهما "التّحديد" أو "التّعريف" (Definition) أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني»[2]، وعلى هذا فقط ضبط يوسف وغليسي المكونات الأساسية للمصطلح.

ويعرّف محمد بوزواوي المصطلح في معجمه "مصطلحات الأدب": «المصطلح (Terme Technique) لفظ موضوعي يؤدي معنى معينا بوضوح، ودقة بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ، أو السامع»[3]. وهو بهذا يشترط الدقة والوضوح في وضع المصطلح.

1- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر (مقاربة حوارية في الأصول المعرفية) (د، ط)، 2005م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص 283.

2- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط1، 1429هـ/2008م، منشورات الاختلاف الجزائر، ص27-28.

3- محمد بوزواوي، معجم مصطلحات الأدب، (د، ط)، 2009 م، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، ص261.

ويرى علي القاسمي في كتابه "علم المصطلح «أنَّ كلمتي "مصطلح" و"اصطلاح" مترادفتان في اللغة العربية ولكن بعضهم يحسب أنَّ لفظ "مصطلح" خطأ شائع وأنَّ اللفظ الصحيح هو"اصطلاح" ويسوق لذلك ثلاثة أسباب هي:

1- إنَّ المؤلفين العرب القدماء استعملوا لفظ "اصطلاح" فقط.

2- إنَّ لفظ "مصطلح" غير فصيح لمخالفته قواعد اللغة العربية.

3- إنَّ المعاجم العربية التراثية لم تسجل لفظ "مصطلح" وإنما نجد فيها لفظ "اصطلاح" فقط. لكن من يدقق النظر في المؤلفات العربية التراثية، يجد أنَّها تشتمل على لفظي "مصطلح" و"اصطلاح" بصفتهما مترادفين[1].

من خلال ما عرجنا عليه، نلاحظ أنَّ هناك علاقة بين التعريف اللّغوي والتعريف الاصطلاحي للمصطلح. فكلاهما يتفقان في كون المصطلح: اتفاق جماعة لغوية على اسم مخصوص لشيء معين، لوجود علاقة بين الاسم والمسمى واستقراره على ذلك بينهم.

هذا بالنسبة للتعريفات عند العرب. أما أقدم تعريف غربي لكلمة مصطلح هو ما أورده فاتشيك (J.vachek) ضمن مدرسة براغ اللسانية الأوربية حيث أورد التعريف الآتي في اللغة الفرنسية، أمكن ترجمته ضمن الصياغة الآتية: "المصطلح كلمة لها في اللّغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وحينما يظهر في اللّغة العادية يشعر المرء أنَّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد ودقيق"[2].

ويطلق على المصطلح في اللّغات الأوربية المختلفة كلمات تكاد تكون منفقة من حيث النطق والإملاء، وهي الكلمات: Term في الانجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة يلز،Terminus أو Term في الألمانية، وTerme في الفرنسية وTérmine في الإيطالية، وTerrmino في الإسبانية، وTermo في البرتغالية، وTermin في الروسية والبلغارية الرومانية السلوفينية والتشيكية والبولندية، Termi في الفنلندية. تدل

1- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)، ص 261 -262.

2- مولاي علي بوخاتم، مصطلحات النقد العربي السيماءوي (الإشكالية الأصول والامتداد)، (د،ط)، 2005م، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ص 26.

هذه الكلمات في الاستخدام العام في لغات أوروبية كثيرة على الحد الزمني أو المكاني أو الشرط، وتدل الكلمة في الاستخدام المتخصص على أية كلمة أو تركيب يعبر عن مفهوم أو فكرة. والمعنى الأساسي يتلخص في التحديد من حيث الزمن أو المكان أو الشرط أو الدلالة المتخصصة[1].

ومن هنا فإنَّ المصطلح Terme هو «كل وحدة (لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما»[2].

يلاحظ مما سبق أنَّ تعريف المصطلح نال حصة وافرة من لدن الدارسين وذلك يجسد تنامي الوعي بأهمية المصطلح وتزايد الإحساس بضرورة ضبطه وتحديد معناه بالتدقيق؛ ولا تخرج جميع التعاريف الموضوعة عن كونه لفظ يؤدي معنى معينا بدقة ووضوح، بحيث لا يُحدث لبسا أو تشويشا في ذهن المتلقي، ويضعه أهل الاختصاص ليدل على ذلك المعنى تحديدا مباشرا إذا يخطر في الذهن بمجرد إطلاق ذلك اللفظ، ولا يقتصر المصطلح على كلمة واحدة؛ قد يكون كلمة أو مجموعة من الكلمات تعبر عن المفاهيم.

2- مفهوم النقد: (Critique)

ينبغي التأكيد على أنَّ النقد ملازم للأدب، على أنَّه غير سابق عليه، ذلك أنَّه يعتبر ضربا من المعرفة والتعليق والحكم والتقييم للعمل الأدبي، فإذا كان الأدب نشاطا إبداعيا خلاقا، فالنقد فعالية وقراءة لهذا النشاط. عليه يمكننا التطرق لمعنى كلمة "نقد".

2-1 لغة:

ورد في "لسان العرب":«النقد خلاف النسيئة، والنَّقْدُ والتِّنْقَادُ: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها (...) ونَاقَدْتُ فلانا إذا ناقشته في الأمر(...) وفي حديث أبي الدرداء أنَّه قال:

1- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، (د،ط)، (د،ت)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص109.

2- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص24.

إن نقدت الناس نقدوك، وإن تركتهم تركوك، معنى نقدتهم أي عبتهم واغتبتهم قابلوك بمثله، وهو من قولهم نَقَدْتُ رأسه بإصبعي أي ضربته»[1].

وجاء في "القاموس المحيط" للفيروز آبادي: «النقد خلاف النسيئة، وتمييز الدراهم وغيرها، كالتِّنْقَاد والانتقاد والتَّنَقُدِ (...) وانتقد الدراهم: قبضها (...) ونَاقَدَهُ: ناقشه»[2].

وجاء في معجم الوسيط:« (نَقَدَ) الشيء نقدًا: نقره ليختبره، أو ليميز جيّده من رديئه (...) ونقد الدّراهم والدنانير وغيرهما نقدًا، وتَنقادًا: ميّز جيّدها من رديئها، ويقال: نقد النثر، ونقد الشعر: أظهر ما فيهما من عيب أو حسن. وفلان ينقد الناس: يعيبهم ويغتابهم (...) (نَقِدَ) الشيء نقدًا: وقع فيه الفساد (...) (ناقده): ناقشه في الأمر(...) ويقال انْتَقَدَ الشعر على قائله: أظهر عيبه (...) والنقد فن تمييّز جيّد الكلام من رديئه، وصحيحه وفاسده»[3].

إذا فقد ظل معنى كلمة " نقد " يدور في مفهومه حول تمييز الجيّد من الرديء.

2-2 اصطلاحا:

النقد اصطلاحا هو المرآة الصادقة التي تعكس نواحي الجودة والجمال أو الرداءة والقبح في العمل الأدبي. وبالتالي هذه العملية توقفنا على مظاهر الضعف والتخلف أو القوة والتقدم فيه.

والنقد ليس محصورا في العمل الأدبي تحديدا ولا يجوز الوقوف به عند حد الأدب، ذلك أنَّ رسالة النقد عامة وشاملة، فهو يتناول إلى جانب الأدب العمل العلمي والسياسي والاقتصادي والخلقي والفني لأنّه لا يخلو أي عمل من هذه الأعمال من نواحي الجودة أو الرداءة، ومن نواحي الكمال أو النقص[4].

1- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج2، مادة (نقد)، ص425 – 426.

2- ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (نقد)، ص322- 323.

3- ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة (نقد)، ص 944.

4- حسين الحاج حسن، النقد الأدبي في أثار أعلامه، ط1، 1416ه/1996م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص24.

ومن الصعب تحديد أول من استعمل اللّفظة بمدلولها الاصطلاحي لأنَّ النقاد العرب القدامى عرفوا النقد ممارسة قبل أن يعرفوه مصطلحا. ومن الناحية التاريخية وردت الكلمة عند ابن سلام الجمحي (ت331هـ) بمعناها اللغوي أثناء حديثه عن الجهبذة بالدرهم والدينار فقال: «يعرفها الناقد عند المعانية»، واستعملها الجاحظ (ت255هـ) بمدلولها الاصطلاحي حيث قال: «بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني»، كما استعملها البحتري، وابن المعتز، والصولي، وابن طباطبا وجعلها قدامة بن جعفر (ت337هـ) مضافة إلى الشعر في عنوان كتابه المعروف "نقد الشعر"، وذكرها في مقدمته حيث قال: «ولم أجد أحدا وضع في نقد الشعر وتخليص جيّده من رديئه كتابا»، وقال إن النقد "علم" مجاله تخليص الجيد من الرديء[1]. فالنقد «يدل على وسائل التعرف على جيد القول أو قبيحه»[2].

إنَّ النقد مجموعة الأساليب المتبعة لفحص الآثار الأدبية بقصد الكشف عن الغامض وتفسير النص الأدبي والإدلاء بحكم عليه في ضوء مبادئ أو منهاج بحث يختص بها النقاد.

وحسب ما عرّفه إبراهيم فتحي في "معجم المصطلحات الأدبية": هو« تحليل وتقويم متعدد الجوانب مبني على إمعان الفكر»[3].

وحسب ما عرّفه محمد بوزواوي في معجمه "مصطلحات الأدب" هو: «تقييم النص، والحكم عليه أدبيا وفنيا مع مراعاة الأسلوب المتبع»[4].

ويعرّفه لطيف زيتوني في معجمه "مصطلحات نقد الرواية": «نقد Critique Criticism": أداة المجتمع لمراقبة نتاج الفكر والدفاع عن القيم العامة، وأداة الطليعة

1- محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، (د،ط)، (د،ت)، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ص375-376 .

2- محمد زغلول سلام، تاريخ النقد الأدبي والبلاغة، (د، ط)، 2002م، المعارف، الإسكندرية، مصر، ص14.

3- إبراهيم فتحي، معجم المصطلحات الأدبية، المؤسسة العربية المتحدين، (د، ط)، 1986م، ص191.

4- محمد بوزواوي، معجم مصطلحات الأدب، ص295.

الاجتماعية لمواجهة القيم السائدة وطرح البدائل الجديدة. ويتميز النقد الأدبي بأنَّ مادته عموما الأثر الواحد، وأنَّ منهجه تطبيقي، وأنَّ غايته كشف معنى النص»[1].

وعلى هذا فالنقد الأدبي هو تقدير النص الأدبي تقديرا صحيحا وبيان قيمته ودرجته الأدبية[2].

3- مفهوم المصطلح النقدي (Terme Critique):

يحتفظ المصطلح النقدي بأغلب الصفات التي للمصطلح عموما، ولا يتميز عن الأخير إلاّ من خلال الحقل المعرفي، الذي يُكسب المصطلح النقدي خصوصية مفهومية، ناجمة عن ارتباطه بالمعرفة الأدبية، أو مجال التفكير في الأدب نظريا وتحليليا.

وهذا ما يذهب إليه أحمد مطلوب في كتابه "في المصطلح النقدي" بقوله: «المصطلح النقدي جزء من المصطلح العام وهو اللفظ الذي يسمي مفهوما معينا داخل تخصص ولا يلزم من ذلك أن تكون التسمية ثابتة في جميع الأعصر ولا في جميع البيئات ولا لدى جميع الاتجاهات، بل يكفي – مثلا- أن يسمي اللفظ مفهوما نقديا لدى اتجاه نقدي ما ليعتبر من ألفاظ ذلك الاتجاه النقدية أي مصطلحات أي أنَّه مجموع الألفاظ الاصطلاحية لتخصص النقد»[3].

ويعرّف يوسف وغليسي المصطلح النقدي في كتابه "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد" بقوله: «رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة، منزاح نسبيا عن دلالته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم نقدي محدد وواضح، متفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي أو يرجى منه ذلك»[4].

من هنا ندرك أنَّ المصطلح النقدي هو الذي يؤطر التصورات الفكرية التي ينتجها فعل الممارسة العلمية النقدية وفق ضوابط منهجية من شأنها توضيح دلالتها.

1- لطيف زيتون، معجم مصطلحات نقد الرواية، ط1، 2002م، مكتبة ناشرون، لبنان، ص169.

2- أحمد الشايب، أصول النقد الأدبي، ط10، 1994 م، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ص 116.

3- أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، (د، ط)، 1423هـ/2002م، منشورات المجمع العراقي، بغداد، العراق، ص278.

4- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص24.

ثانيا- أهمية المصطلح النقدي:

للمصطلح أهمية بالغة في فهم المعنى وتحديد الدلالة، والعلم به ومعرفته ضرورة علمية ومنهجية، كما أنّ المعنى الذي يحدده المصطلح ويخصصه يساعد على حسن الأداء، ويقرب مسافة الفهم، ويجنب اللّبس والغموض.

ويرى فاضل ثامر «أنَّ ظهور المصطلح العلمي في أيّة حضارة يمثل مرحلة متقدمة من النضج والتأمل والوعي. فالمصطلح هو تعميم أو تجريد ذهني لظاهرة أو حالة أو إشكالية علمية أو ثقافية. ولذا فهو يقترن بنضج ظاهرتي التعريفات والتصنيفات العلمية في أية ثقافة إنسانية، وهو من الجانب الآخر مظهر مهم من مظاهر الوحدة الذهنية والثقافية للأمة، كما يمثل في الجانب الآخر قاسما مشتركا بين الثقافات الإنسانية المختلفة»[1]. فلغة الاصطلاح هي ملتقى الثقافات الإنسانية ونقطة التقاء اللّغات المتباعدة؛ إذ تعد لغة العولمة.

ويقول علي القاسمي أنَّ:«المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حد تعبير الخوارزمي وقد قيل إنَّ فهم المصطلحات نصف العلم، لأنَّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة، ومن ناحية أخرى، فإنَّ المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلاَّ إذا بني على مصطلحات دقيقة، وقد ازدادت أهمية المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنَّه "مجتمع المعلومات" حتى أنَّ الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتخذت شعار "لا معرفة بلا مصطلح"»[2]. وعلى هذا فالمصطلحات خلاصة العلوم.

وفي هذا يقول نور الدين السد صاحب كتاب"الأسلوب والأسلوبية" :« تتحدد الحقول المعرفية بتحديد دلالات مصطلحاتها واستقرار مفاهيمها، وبقدر رواج المصطلح وشيوعه

1- فاضل ثامر، اللّغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، ط1، 1994م، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ص170.

2- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية)، ص265.

وتقبل الباحثين والمهتمين لهذا المصطلح أو ذاك يحقق العلم أو "الحقل المعرفي" ثبات منهجيته، ويُمكِّن لوضوح اختصاصه، وصرامة أدواته الإجرائية، ومن خلال ذلك يمكنه أن يتناول موضوعه بالدرس والتحليل وهو مطمئن إلى النتائج التي يصل إليها تحليله».[1] فالمصطلحات تضمن الدقة والوضوح واستقرار المفاهيم.

ويقول إدريس نقوري :« إنَّ دراسة المصطلح العلمي - والمصطلح النقدي بخاصة - دراسة منهجية وعلمية دقيقة، تفتح أمام الباحث عدة أبواب وتضعه أمام خيارات منهجية متعددة، وتفسح له المجال لفحص وتجريب إمكانيات كثيرة وذلك بحسب الوجهة التي ينتحيها في الدراسة والغرض الذي يتوخى من بحثه».[2]

ولقد حظي المصطلح النقدي في العصر الحديث باهتمام بالغ، صُنِّفت فيه المصنفات، أخرج فيها أصحابها زبدهم العقلي وأصالتهم الفكرية، وكم كان إسهامهم كبيرًا! وكم كان فضلهم على الدراسات النقدية الحديثة! وفي هذا المناخ الثري والخصب بالجدل والنقاش، والاتفاق والاختلاف كان النقد قد خطا خطوات باحثا فيما قاله السلف ناقدا ومعلقا ومضيفا. ولقد فرض عصر العولمة على الدارس الاهتمام بالمصطلح النقدي، باعتباره ظاهرة ثقافية عالمية، يقوم عليها تأسيس المنهج النقدي. فلا وجود للمنهج النقدي دون تحديد للمصطلحات النقدية الخاصة به، فما أحوجنا لمفاتيح العلوم حتى نقي أنفسنا من سوء الإفهام والآخرين سوء الفهم.[3] وعلى هذا فالمصطلحات النقدية تشكل الدعامة الأساسية للمنهج النقدي وبفضلها يبتعد الخطاب النقدي عن اللبس والغموض.

ثالثا- آليات صياغة المصطلح النقدي:

1- نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (د، ط)، 2010 م، دار هومة، الجزائر،ج1، ص11.

2- عبد الرزاق جعنيد، المصطلح النقدي (قضايا وإشكالات)، ط1، 2011م، عالم الكتب الحديث، المغرب، ص23.

3- ينظر: مليكة النوي، المصطلح النقدي في العصر الحديث، الملتقى الدولي الأول في المصطلح النقدي، جامعة قاصدي مرباح، يومي 09-10 مارس 2011، ص214.

يصاغ المصطلح النقدي كغيره من المصطلحات اللّغوية والأدبية والبلاغية والعلمية في اللغة العربية ذات القدرة الفائقة على توليد المصطلح أو صياغته. فاللغة العربية كائن ينمو ويتطور باستمرار، فهي تملك من الإمكانات الذاتية، والطاقات التعبيرية المتجددة والخلاقة، ما يؤهلها لمواجهة كل جديد والتكيف معه، والتصدي لكل طارئ ومستجد، وما يجعلها قادرة على استيعاب متطلبات العصر. ويتم ذلك بواسطة مجموعة طرائق ووسائل وآليات ولعلّ أهمها ما يلي:

1- الاشتقاق:

عرّفه الجرجاني في التعريفات بقوله:"الاشتقاق: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة".[1]

وعُرّف أيضا بأنّه القدرة على توليد فرع من أصل، وجعل الكلمة على صيغ مختلفة، بعضها من بعض، لضروب من المعاني واعتمادا على عدد محدد من الجذور، تتفرع عنها الصيغ المختلفة، بزيادة، أو حذف أو إبدال أو قلب... الخ. فالصيغ متعددة وحروف الأصل الأساسية واحدة، واجتماع الحروف على صيغة من الصيغ لها دلالة مختلفة عن بقية الصيغ، ولاجتماع الحروف في بناء الصيغ نظام وقواعد، لابد من معرفتها للتمييز بين المعاني التي تدل عليها، وهذه المعرفة هي الأساس في النظام الصرفي العربي.[2]

ويقسم الاشتقاق إلى أربعة أقسام هي:

1-1 الاشتقاق الصغير.

ويسمى كذلك الاشتقاق الأصغر أو الاشتقاق العام، ويُعرّف بأنَّه انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في الصيغة مع اشتراك الكلمتين في المعنى واتفاقهما في الأحرف الأصلية وترتيبها[3].

1-2 الاشتقاق الكبير.

1- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص26.

2- محمد صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، ص47 .

3- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)، ص371 .

ويسمى كذلك الإبدال، أو القلب أو القلب اللّغوي، وهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في حرف من حروفها مع تشابه بينهما في المعنى[1].

1-3 الاشتقاق الأكبر.

وهو ما لم تتماثل فيه كل أحرف الكلمتين، وإنما تماثل بعضها وتقارب بعضها الآخر، مع احتفاظها بترتيب مواقعها المتناظرة في الكلمتين[2].

1-4 الاشتقاق الكبّار.

ويسمى كذلك بالنحت، وهو ضرب من ضروب الاختصار تصاغ فيه كلمة من كلمتين أو أكثر[3].

من هنا يمكن القول أنّ:"الاشتقاق وسيلة من وسائل تنمية اللّغة والتعبير عن المفاهيم الجديدة بتوليد كلمات جديدة من كلمات موجودة، فالمعاجم لا تضم جميع مفردات اللّغة الموجودة والممكنة الوجود، وإنّما تقتصر على بعض المُستعمل فعلا، ونظرا لأنَّ المفاهيم لا متناهية في الوجود فإنَّ التعبير عنها لغويا يحتاج إلى وسيلة لسانية نستطيع بواسطتها أن نولد ألفاظا لا متناهية من أصول اللُّغة المحدودة، والوسيلة الأساسية للقيام بذلك في اللّغة العربية هي: الاشتقاق فهو يؤدي إلى تنويع المعنى الأصلي ويضفي عليه خواص جديدة"[4].

2- الترجمة.

الترجمة: «النّقل من لغة إلى أخرى»[5]. وهي «عملية تحويل إنتاج كلامي في إحدى اللغات إلى إنتاج كلامي في لغة أخرى مع المحافظة على الجانب المضمون الثابت أي على معنى»[6].

1- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)، ص371 .

2- محمد حسن حسن جبل، علم الاشتقاق، (د، ط)، (د، ت)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ص41.

3- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)، ص381.

4- المرجع نفسه، ص379.

5- أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، ط1، 1989م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ج1، ص318.

6- مولاي علي بوخاتم، مصطلحات النقد العربي السيماءوي (الإشكالية الأصول والامتداد)، ص66.

والترجمة هي إحدى الوسائط التي تجعل فعل الاتصال باللّغة مهما كانت متعددة ممكنا. و«إنَّ كلَّ وسيلة تجعل التواصل بين الناس ممكنا تجعلهم يتحدون لغويا، وإنَّ المرور من لغة إلى أخرى ليس مرورا اعتباطيا. وتعلم لغة ما ليس مجرد تعلم للألفاظ والبنى، ولكن أيضا، معرفة العلاقات بينهما مثل المرجعية الحضارية والثقافية»[1].

فالترجمة هي البوابة التي تعبر منها الذات إلى الآخر أو يقتحم الآخر الذات[2].

من هنا يمكن أن نتصور الترجمة على أنّها عملية يتم بها نقل المعنى المراد ترجمته من اللّغة المصدر إلى اللّغة الهدف، بشرط التحكم في كلتيهما واحترام نظام اللّغة الهدف وإدراك ثقافتها، بحيث لا يمكن فهم النص المراد ترجمته إلا باستحضار الجو الثقافي الذي ظهر فيه.

3- المجاز.

يعرّف المجاز بأنّه: «استعمال اللّفظ في غير ما وضع له أصلا، أي نقله من دلالته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقة) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين»[3].

وعلى هذا تتحول الكلمة من الحقيقة إلى المجاز، وبما أنَّ اطّراد التعبير المجازي غالبا ما يحول إلى حقيقته وفقا لقاعدة ابن جني: "المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"، فإنَّ الكلمة– إذ تستقر على هذا المعنى المجازي– كأنّما تكتسب معنى حقيقيا جديدا وتتحول من "كلمة" إلى "مصطلح"[4].

ويصبح المجاز وسيلة مهمة تستعين بها اللّغة كي تطور نفسها بنفسها، مكتفية في ذلك- بوحدتها المعجمية (الثابتة دوالها، والمتغيرة مدلولاتها). التي تغدو من السعة الدلالية

1- سعيدة كحيل، الترجمة والمصطلح، مجلة الآداب العالمية، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سوريا، 2010م، ع 144.
2- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)، ص139.
3- يوسفي وغليسي، إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 84 .
4- المرجع نفسه، ص 84.

بحيث تستوعب دلالات جديدة لا تربطها بالدلالات الأصلية سوى وشائج المناسبة والمشابهة[1].

4- النحت:

ويقصد به استخراج أو انتزاع كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر من أجل الاختصار، على أن يكون هناك تآلف وتوافق بين اللّفظ والمعنى المنحوت والمنحوت منه[2]، وهو في الحقيقة اختصار لفظي عرفته اللّغة العربية قديما، وقد احتاج إليه العرب لتعويض جمل كثر تداولها على ألسنة الناس فأشاروا إليها بهذا الاختصار.

«لا يُلتجأ إلى النحت في توليد المصطلح إلا عند الضرورة لصعوبة وضع قواعد عربية له، تضبط ما يسبق من حروف الكلمات عند الالتحام»[3].

5- التعريب.

يعرّف بأنّه: « نقل الكلمة الأجنبية ومعناها في اللّغة إلى العربية كما هي دون تغيير فيها، أو مع إجراء تغيير وتعديل عليها لينسجم نطقها مع النظامين الصوتي والصرفي للّغة العربية، وتتفق مع الذوق العام للسامعين، ولتيسير الاشتقاق منها»[4].

إذا فالتعريب «هو نشاط إنساني يخص حركة التبادل بين اللغات، والمقصود به انتقال مجموعة من المصطلحات إلى اللّغة العربية نقلا مقصودا وواعيا، على أن لا تبقى هذه الكلمات المُهجرة إلى اللّغة العربية على حالها بل حدث تطويعها لمنهج العرب في لغتهم من جهة الصوت والبنية والإعراب والتصريف»[5].

ولم يختلف أدباء العرب حول قبول الأساليب الأعجمية أو رفضها، ولكنهم اشترطوا لقبولها ألا تكون مخالفة في تراكيبها لقواعد اللّغة العربية، وألا تجافي الذوق العربي السليم[6].

1- يوسفي وغليسي، إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 84 .

2- علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العملية)، ص427.

3- عبد الحميد ختالة، تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجذر الفلسفي المصطلح النقدي، مجلة مقاليد، ع02، ديسمبر 2011 م،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص107.

4- المرجع نفسه، ص109.

5- المرجع نفسه، ص108.

6- وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، (د،ط)، 2004م، عالم الكتب، ص221.

ويرى أحمد مطلوب بأنّه عند تعريب الألفاظ لابّد من مراعاة:

- الاقتصاد في التعريب.
- أن يكون المُعرب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية.
- أن يلائم جرس المعرب الذوق العربي وجرس اللّفظ العربي.
- أن لا يكون نافرا عمّا تألفه اللّغة العربية.

ووقف العلماء من التعريب موقف الحذر وذهب معظمهم إلى عدم الأخذ به إلا عند الضرورة القصوى خشية أن تضيع اللّغة العربية في غمرة الدخيل[1].

فالتعريب إذن ظاهرة أو صورة من صور التبادل بين اللغات. وكثيرا ما يلبس المصطلح المعرّب لباسا جديدا، فيُنسى أصله ويصبح جزءًا من اللّغة التي انتقل إليها ولا يشعر عامة الناطقين بأنّه أجنبي الأصل.

رابعا- إشكالية المصطلح النقدي:

يعتبر المصطلح بمثابة لغة داخل لغة إلا أنّه يتميز عن لغة المتن بأنّه لغة خاصة جدًّا، يعبر هو دون أن يقبل التأويل وتنساق هي فقط في فلك ما يخصصه من معرفة، يحدد المصطلح حيز المفهوم وتعبر هي عن مساحة الفهم، وانطلاقا من هذه الشخصية الصارمة التي فرضها المصطلح على كل المعارف تولدت عقدة المصطلح في الثقافة العربية[2].

ويعيش المصطلح النقدي واللّغوي في بيئتنا النقدية العربية بين عقدتين الأولى متعلقة بسلطة الأصل أو المصدر والثانية منوطة بالذات، إذ يتبنى واضع المصطلح الأصلي مصطلحه بكثير من الانفعال والحماسة، ولذا نجد أنّ بعض النقاد العرب المعاصرين يصعب عليهم التمرد على سننهم الذاتية في التصنيف والاصطلاح بعد ما كانوا قد استأنسوا الواحد من المصطلحات واستساغوا رشاقته وصلاحه[3].

1- أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، ص 17 – 18.

2- ينظر: عبد الحميد ختالة تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجذور الفلسفي، مجلة مقاليد، ص102.

3- ينظر: المرجع نفسه ص 102.

واختلاف بيئات المصطلح سواء كان لغويا أو بلاغيا أو نقديا يعني بالضرورة اختلاف اللّغات الأجنبية التي صدر منها هذا المصطلح، كيفما كان ميدانه المعرفي إضافة إلى ما يصاحب تطور المعرفة الإنسانية وتجددها وكذا اختلاف المدارس والمناهج والمذاهب التي شكلت مرجعية تلك المعارف، كل هذا شكل دفعا قويا إلى تعقيد المصطلح النقدي ورمى به إلى هوة الاستعصاء والتحالف أقرب منه إلى التسوية والتواضع[1].

إنَّ معظم الباحثين والدارسين العرب يتفقون بأنَّ إشكالية المصطلح النقدي العربي أساسا تكمن في أصوله التكوينية المعقدة، بوصفه حصيلة لقوى جذب وطرد متباينة، فهو من جهة يمتلك جذورا ثقافية قديمة تجعله يتشبث بموروثه ومـــن جهة أخرى يتطلع إلى القيم والمفاهيم التي جاء بها التيار الغربي، فنتج عن ذلك فريقان أحدهما محافظ يرتبط أشدّ الارتباط بموروثه وبالمصطلح البلاغي واللّغوي، وفريق مجدد راح يتخذ من النقد العربي مثالا له، ومما زاد من حدة الخلاف كذلك وقوع الخطاب النقدي العربي الحديث تحت تأثير الكثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية كالفلسفة، وعلمي الاجتماع والنفس، وهذا ما أدى إلى نوع من الاضطراب والتداخل والتشويش. وتتضاعف الإشكالية وتتأزم عند الوصول إلى محطة الترجمة وتعريب المصطلحات الأجنبية، وقد تتعرض في رحلتها من لغة إلى أخرى لتأثيرات مختلفة تحمل محمولات ثقافية في لغتها الأصلية (الحقيقية)، ثم تتأثر بالثقافة التي تنتقل إليها، فتتحول دلالتها وتفقد نوعا من الدّقة والوضوح والتحديد[2].

إنَّ أزمة المصطلح النقدي – هي في الحقيقة – أزمة ثقافة وفكر بالدرجة الأولى واستطاع النقاد القدامى التعامل مع الدخيل إلا أنَّ حال الناقد المعاصر يختلف، فهو لم يستوعب فكرة أنَّ هذا المصطلح يحمل في ثناياه ذخيرة معرفية وفكرية للحضارة التي أنتجته، والجهل بهذه الخصوصية هو الذي سبب الأزمة، فليس عيبا أن نعيش وضعية

1- ينظر: عبد الحميد ختالة تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجذور الفلسفي، مجلة مقاليد، ص102.

2- ينظر: فاضل ثامر: إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الحديث، مجلة نزوى، ع86، أفريل 1996.

المقارنة الثقافية، بل العيب أن ننقل دون إدراك الأصول والأبعاد، وأن ننقل مالا يلائمنا في شيء [1].

كما أنَّ غياب الجهد الجماعي في إطار الجمعيات أو النوادي الثقافية، كان له دور ذيوع الفوضى في ترجمة المصطلح النقدي، إذ لا يوجد الدارس إلا جهودا فردية وتعوزها وسائل البحث. أضف إلى ذلك، فإنَّ ما يقوم به الناقد أو المترجم اليوم، لا يتعدى دور القارئ الذي يحاول أن يستوعب وينقل إلى القارئ نظرته أو قراءته الخاصة، التي تختلف عن غيره من النقاد أو المترجمين، وهو ما يشهده المتتبع لهذه الترجمات اليوم[2].

وعن الاضطراب في نقل المصطلح وما ينتج عنه من فوضى يقول عبد العزيز حمودة: «وحينما ننقل نحن الحداثيين العرب المصطلح النقدي الجديد في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنَّه يفرغ من دلالته ويفقد القدرة على أن يحدد معنى، فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب، إذ أنَّ القيم المعرفية القادمة مع المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانا، مع القيم المعرفية التي طورها الفكر العربي المتخلف»[3]. وعن هذا يقول أيضا:« ثم إنّنا نرتكب إثما لا يغتفر حينما ننقل المصطلح الغربي، وهو مصطلح فلسفي بالدرجة الأولى، بكل عوالقه المعرفية إلى ثقافة مختلفة هي الثقافة العربية دون إدراك للاختلاف»[4].

ويقول في موضع أخر عن هذه الأزمة:« فالمسألة ليست مصطلحا نقديا مستوردا نتوه في تحديد دلالته، ولكنها أزمة فكر بالدرجة الأولى. أزمة ثقافة قبل أي شيء آخر، إنّنا حينما نستخدم مفردات الحداثة الغربية ذات الدلالات التي ترتبط بها داخل الواقع الثقافي والحضاري الخاص بها، نحدث فوضى دلالية داخل واقعنا الثقافي والحضاري. وإذا كنا ننشد الأصالة فقد كان من الأحرى بنا أن ننحت مصطلحنا الخاص بنا، النابع من

1- عبد الغني بارة ،إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص290-291.

2- المرجع نفسه، ص290-291.

3- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة (من النظرية إلى التفكيك)، (د، ط)، 1998م، عالم المعرفة، الكويت، ص55.

4- عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة (نحو نظرية نقدية عربية)، (د، ط)، 2001م، عالم المعرفة، الكويت، ص09.

واقعنا بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأنَّ الهوة بين الواقعين الغربي والعربي واسعة سحيقة، لا يكفي الإدعاء الجوف لإقامة جسور فوقها لأن ينسينا إدراك الاختلاف، وحينما ننسى ذلك الشعور بالاختلاف نقع في المحظور،لأنّنا نتناسى مجموعة من المحاذير التي تجيء مع هذا الإحساس بالاختلاف»[1] .

صحيح أنَّ هناك أزمة في نقل المصطلح النقدي، حتى إنَّ المشاريع الحداثية الغربية التي أفرزت المصطلحات التي أثارت الأزمة، تثير أزمة عند القارئ الغربي، ويعاني المشاكل نفسها التي يعانيها القارئ العربي. إذا كان هذا حال المصطلح عند أهله، فكيف به وهو يدخل واقعا ثقافيا يختلف عن الواقع الذي ارتبط به؟ خليق به – وهذه الحال – أن يحدث فوضى داخل هذا الواقع الثقافي المغاير تماما للواقع الذي انحدر منه[2].

ويلخص عبد الغني بارة سمة الغموض والاضطراب التي أصابت المصطلح النقدي في الثقافة العربية إلى سببين اثنين أو إشكاليتين هما: إشكالية الأصالة، وإشكالية المعاصرة.

أمّا **إشكالية الأصالة:** فتكمن في محاولة أصحاب النقد المأثور إضفاء دلالات حداثية على المصطلح القديم، وهم إذ يفعلون ذلك يظنون بأنَّ دلالة المصطلح الدخيل يمكن أن يكون لها ما يقابلها في الثقافة العربية القديمة. أي أنَّ القديم يكفي المبتكر مئونة الاستحداث ويغنيه عن البحث، متناسين أنَّ نقل المصطلح من حقل معرفي واستعماله في حقل معرفي مغاير، دون مراعاة خصوصياته التي اكتسبها ضمن حقله الأصل، يؤدي إلى تغذية المصطلح بدلالات غريبة عن تلك التي اكتسبها في سياقه المعرفي[3].

أما **إشكالية المعاصرة:** فتتمثل في نقل المصطلح الأجنبي إلى الثقافة العربية، دون مراعاة للدلالات التي اكتسبها في أرض النشأة والتّشكل، دون حساب هذه الإشكالية

1- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة (من النظرية إلى التفكيك)، ص55.

2- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي المعاصر، ص292-293.

3- المرجع نفسه، ص294.

تزايدت بعد الاتصال اللامشروط بين الثقافتين، العربية والغربية، حيث أقبل الناقد العربي على المعرفة الغربية دون تقدير أو حساب لما سيترتب من نتائج، فكان أن وقع في الاضطراب والخلط الغموض، ليس هذا وحسب، بل وجد نفسه يستخدم مصطلحات حاملة دلالات لا يمكنها أن تتنفس إلا في بيئتها، وحتى وإن أُفرغت مما تحمله من دلالات فهي توقع مستخدمها في التناقض والغموض، وهي في النهاية لا تعدو أن تكون مظهرا من مظاهر المركزية الغربية، التي أعادت إنتاج الثقافة، وبالتالي الدلالات الاصطلاحية، وفق شروطها الثقافية الخاصة، والتي مميزاتها الانغلاق على الذات والتمركز حولها، فيكون كل ما هو منتج من قبلها لا يصلح إلا للتعبير عنها[1].

ويرى عبد العزيز حمودة أنَّ الأزمة ليست أزمة مصطلح، بل هي أزمة واقعين مختلفين ثقافيا وحضاريا وفي هذا يقول:« كنا نتصرف على أساس أنَّ الأزمة التي تواجهنا ترجع إلى الفشل في نقل المصطلح النقدي إلى العربية من ناحية، أو فشل فهم دلالته من جانب الملتقي من ناحية أخرى، دون أن نعترف في شجاعة بانَّ الأزمة ليست أزمة مصطلح، بل أزمة واقعين ثقافيين وحضارتين مختلفين»[2].

ومن أبرز مظاهر تأزم المصطلح النقدي ما يلي:

1- تعدد المصطلح للمفهوم الواحد.

لعلَّ أبرز ملامح الفوضى والاضطراب والخلط في نقل المصطلح الغربي إلى الثقافة العربية انتشار مصطلحات عديدة للدلالة على مفهوم واحد[3].

2- تعدد المفاهيم الاصطلاحية التي يحملها المصطلح الواحد.

إنَّ المتأمل فيما آل إليه الخطاب النقدي في ظلّ الانفجار النقدي الذي حدث في أوروبا في المنتصف الثاني من القرن العشرين، يجد أنّ هناك خلطا واضطرابا وغموضا

1- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص295.

2- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة (من البنيوية إلى التفكيك)، ص28.

3- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص299.

في تحديد المصطلح النقدي، فقد أصبح المصطلح الواحد يحمل أكثر مفهوم. ويعبر عن معان متعددة فلم يكن أمام النقد المواكب لهذه الموجه إلّا أن يبحث عن مقابلات للمصطلح المترجم، لكن الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء، هو غياب الدقة في نقل المصطلح من أصله الغربي إلى العربية[1].

3- تداخل المصطلحات في الكلمات العادية.

إنَّ سعي النقاد في تتبع خطوات المناهج النقدية الحداثية عن قرب وجعلهم يحرصون على نقل نتاج هذه المناهج نقلا حرفيا، أفقدهم القدرة على التمييز بين الكلمة العادية والمصطلح النقدي [2].

4- ذاتية المفاهيم الاصطلاحية.

إنَّ هذا الموقف الذي يلمسه الدارس لما يقوم به النقاد، يترجم في الحقيقة مدى الأزمة التي يتخبط فيها الناقد العربي المعاصر، إذ أضحى كل ناقد يحاكم غيره مبطلا لما يقوم به غيره لا لشيء إلا أنَّه (فرونكوفوني) الثقافة، والآخر (أنجلوفوني)، أو لأنَّه ينزع إلى المصطلح كما ورد في المناهج الحداثية الغربية، وغيره يبحث عن مقابلات للمصطلحات الوافدة في مستودع التراث. هي، إذا، الفوضى وشيوع الغلو والذاتية في ترجمة المصطلح[3].

وعلى هذا يمكن القول أنَّ المصطلح النقدي الغربي الحديث يعاني أزمة حقيقية لازمته منذ انفتاحه على الآخر، وبدت مظاهره بارزة في ظاهرة الغموض والخلط والالتباس، التي وصل إليها الخطاب النقدي، وهذا ما يدل على مدى تأزم هذا الخطاب – سواء في المشرق أم المغرب – ومدى عجز النقاد العرب في تحقيق أصالة الخطاب

1- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص306.

2- المرجع نفسه، ص308.

3- المرجع نفسه، ص311.

وتمايزه بتأسيس مشروع نقدي يراعي خصوصية الحضارة العربية، وفي الوقت ذاته متبنيا مشروع ثقافة الاختلاف مع الآخر حتى يتجنب التبعية له.

خامسا- جهود الباحثين العرب والمجامع اللغوية العربية في الحد من إشكالية المصطلح النقدي:

إنّ من أكبر إشكالات المصطلح النقدي كما سبق ذكره غياب التنسيق والتوفيق بين رؤى النقاد والباحثين، ولعلّ مرد ذلك إلى تعدد واضعي المصطلح واختلاف مناهلهم وثقافتهم. وكذا تمايز مصادر البيئة المعرفية الأولى التي انبثق من خلالها هذا المصطلح أو ذاك. واللّغة الأصلية التي وُضع بها أول مرة، كما أنَّ تعدد المدارس النقدية واختلاف المناهج الفكرية وتباعد التيارات الأدبية واللّغوية قد ضاعفت من هذا الإشكال وأثار كثيرا من الجدل والشقاق والاختلاف بين المختصين أنفسهم. لأجل ذلك شرع الدارسون الواعون يستبينون الخلل ويميطون اللّثام ويوحدون الرؤية.

ومن هؤلاء الباحثين أحمد مطلوب الذي دعا إلى ضرورة وضع معجم نقدي حديث يسهم فيه المجمعيون والمؤلفون والمترجمون والأدباء والنقاد.

ويتم ذلك بخطوات أهمها:

الأولى: رصد المصطلحات النقدية العربية والوقوف على دلالاتها وتغيرها في العهود المختلفة والأخذ بما ينفع في النقد الأدبي الحديث.

الثانية: جرد أهم الكتب الأدبية والنقدية الحديثة واستخلاص المصطلحات النقدية التي استعملت في هذا القرن والاتفاق على مصطلح دقيق للدلالة على المعنى الجديد.

الثالثة: جرد أهم كتب مصطلحات الأدب والنقد الحديثة.

الرابعة: جرد أهم كتب الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع الفنون واستخلاص المصطلحات التي تتصل بالنقد الأدبي أو تعين عليه.

الخامسة: جرد أهم كتب الأدب والنقد المترجمة، وهي كتب ضمت كثيرا من المصطلحات التي تنفع في وضع المعجم وإن كان بعضها بحاجة إلى إعادة النظر أو التعديل.

السادسة: الاطلاع على بعض موسوعات الأدب الأجنبي ونقده بلغاتها الأصلية.

السابعة: الاستعانة ببعض المعاجم الأجنبية لتحديد المعنى اللغوي للمصطلح والوقوف على دلالته كما تصورها المعاجم الأجنبية.

الثامنة: تصنيف ما يجمع من التراث القديم والفكر الجديد بحسب حروف الكلمة لتسهل مراجعة المصطلح.

التاسعة: تعريف المصطلح تعريفا وافيا، والوقوف على اختلاف المذاهب الأدبية في تحديده وذكره بلغة أجنبية واحدة أو أكثر لمعرفة المقابل الأجنبي والاستفادة منه عند الترجمة أو التأليف. ويبقى المصطلح العربي الأصيل أساسا في عرض المصطلحات ولاسيما ما استقر منها وأصبح أكثر دلالة من غيره، وينبغي أن تكتب المواد بأسلوب واحد ومنهج واحد وأن تراعى فيها الدقة العلمية، وينبغي أن يضاف إلى المعجم بين حين وأخر ما يستجد من مصطلحات وأن يعدل بعضها. ليواكب الحياة الأدبية المتجددة[1].

كما وضع عبد الغني بارة مجموعة من الاقتراحات التي اعتبرها سبيلا للعلاج واحتواء الأزمة التي عصفت بالمصطلح النقدي. فوضع جملة من الشروط تكون بمثابة المحك الذي يضبط عملية توليد المصطلح أو ترجمته، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تكوين المصطلحي/الناقد الذي يكون بمثابة الخبير في مجال المصطلحية، والذي عليه متابعة توظيف المصطلح في الخطابات النقدية، هذا المصطلحي/ الناقد، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات وهي:

* الممارسة العلمية.

* إتقان لغة أجنبية أو أكثر.

* أن يكون مُلمًا بجميع الاقتراحات والتوصيات التي قدمتها اللّجان العلمية للملتقيات والمنتديات في لقاءاتها المختلفة.

1- أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، ص ص28-30.

* أن يكون ذا حس فني رفيع حتى يتسنى له فهم خطاب الناقد حول النص الإبداعي، ومن ثم معالجة الاستخدام المصطلحي داخل الخطاب النقدي[1].

2 – التعامل بحذر مع المصطلح الوافد، لا لأجل مقاطعته وتهميشه، بل اللجوء إلى آليات النبش والحفر في الخلفيات الفكرية والمعرفية التي تصدر عنها هذا المصطلح، والعمل على تهيئة تربة الثقافة العربية وتقليبها لتأصيله، والاعتناء به حتى يخضّر ويؤتي ثماره، فدفعه إلى الاستعمال ليتفاعل مع المصطلح الموجود في الثقافة العربية، وكأنّهما من أصل وضع واحد مع الحرص على أن لا يكون هذا المصطلح معاديا ومخالفا للأصول الثقافية، العقدية، والاجتماعية، والأخلاقية.[2]

3 – تقليب تربة التراث، في محاولة لإجراء عملية استقراء للاستعمال الاصطلاحي عند القدماء، وتتبع التطور التاريخي للمصطلحات، دونما قدح أو تمجيد، وإنّما اللجوء إلى النقد الموضوعي. وهذا قصد إجراء مقارنة بين حالة المصطلح قديما وحديثا، إذ ما تم رصده من خلال استعراض بعض المصطلحات في الثقافة العربية والغربية، تبين أنَّ النقاد العرب انزاحوا في توظيف المصطلح عن الأصول التي نشأ فيها، الأمر الذي أدى إلى ضمور المحمول الدلالي العربي وسيادة نظيره الغربي، هذا الإجراء بعين الباحثين على استكناه الفروق الموجودة بين الثقافتين العربية والغربية، وبالتالي رسم الحدود التي يتحرك فيها المصطلح الوافد، وكذا تنمية المصطلح العربي الأصل، وجعله يتلاءم والجديد في مسرح المعرفة النقدية[3].

4– العمل على إنتاج مصطلح النقدي خاص بنا، بدلا من جلبه وإحضاره من الحضارة الغربية، ولا يتسنى للباحثين في مجال المصطلحية القيام بذلك إلا إذا أدركوا أصالتهم، وتميزهم عن الآخر/ الغرب، وذلك بالقضاء على أسطورة عالمية الثقافة التي أشاعها

1- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص316.

2- المرجع نفسه، ص317.

3- المرجع نفسه، ص317.

الغرب/ المركز، والتعامل معه كمعرفة قابلة للدراسة والنقد، لا لذات عارفة متعالية، تشع على غيرها بالمعرفة، فلا يكتفون بالنقل والترجمة والاستهلاك، بل بالنقد والإنتاج، والإبداع[1].

هذه مجموعة من الاقتراحات التي قدمها كل من أحمد مطلوب وعبد الغني بارة للحدّ من إشكالية وأزمة المصطلح النقدي العربي الحديث، غير أنَّ هذه الجهود الفردية غير كافية وحدها لمواجهة هذا المشكل، لذا تبنت المجامع اللغوية العربية هذه القضية منذ نشوئها، والتي كانت أهدافها:

1- توسع واجتهادات من أجل إغناء اللّغة العربية وجعلها مواكبة لمتطلبات العصر

2- وضع المصطلحات.

3- الترجمة والتعريب.

4- وضع المعجمات.

5- تيسير تعليم اللغة العربية، في النحو والصرف والكتابة.

6- إحياء التراث[2].

أدركت المجامع اللغوية العربية منذ تأسيسها أهمية المصطلح العلمي من حيث هو أداة البحث ولغة التفاهم بين العلماء، وأنَّه جزء مهم من المنهج العلمي، وأنَّ تحديد المصطلح العلمي شرط أساسي في سلامة المنهج ووحدة الفهم والإفهام في لغة العلم، ومن طبائع الأمور أن تؤدي الحقائق العلمية أداء دقيقا[3].

ووقع على المجامع اللّغوية العربية عبء إيجاد مصطلحات جديدة للعلوم الحديثة، تعبر في دقة عن المعنى العلمي المقصود بها، وتكون صحيحة من الناحية اللغوية، متماشية مع روح لغتنا العربية، مع التنسيق بين المصطلحات القديمة والحديثة ومحاولة توحيد المصطلحات القائمة سواء بين علماء القطر الواحد أو بين الأقطار المختلفة.

1- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص317.

2- عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ط3، 2009 م، دار الفرقان، الأردن، ص52.

3- المرجع نفسه، ص58.

واستدعى ذلك دراسة المصطلح عند المتخصصين والرجوع إلى رأيهم فيما اختاروه من كلمات عربية مناسبة له، ثم مراجعة ما ورد في الكتب العربية القديمة والحديثة من كلمات موافقة له، سواء أكانت هذه الكتب لغوية أم متخصصة، فإذا وجدت فيها كلمة مؤدية للمعنى الاصطلاحي، ومتفقة مع الذوق اللّغوي، قبلت مبدئيا، على إلا يتخذ في قبولها قرار حاسم إلا بعد عرضها فترة محددة على الأقطار العربية المختلفة لمعرفة الآراء المتباينة فيها[1].

وفيما يلي سنستعرض جهود المجمع القاهري والمجمع العراقي ومكتب تنسيق التعريب في الرباط في وضع المصطلحات.

أ – المجمع القاهري:

لقد كان لهذا المجمع جهودا واضحة في مجال حل بعض المشاكل المتعلقة بالمصطلحات، ومن بين المبادئ التوصيات الخاصة بوضع المصطلحات العلمية التي أقرها في الدورة الخامسة والأربعين ما يلي:

أولا- المبادئ الأساسية لاختيار المصطلح:

1- الالتزام بما أقره مجلس المجمع ومؤتمره من نهج أو أسلوب لوضع المصطلحات العلمية وتعاريفها.

2- الوفاء بأغراض التعليم العالي ومطالب التأليف والترجمة والثقافة العلمية العالية باللغة العربية.

3- الحفاظ على التراث العربي وخاصة ما استقر منه من مصطلحات علميه عربية صالحة للاستعمال الحديث.

4- مسايرة المنهج العلمي العالمي في اختيار المصطلحات العلمية، ومراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينها للمشتغلين بالعلم وللدارسين[2].

1- وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، ص142.

2- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، (د، ط)، 1998م، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ص162.

ثانيا- التوصيات:

ونكتفي بعرض البعض منها :

1- الأخذ ما أمكن بوضع مصطلح عربي لمقابلة الانجليزي والفرنسي، مع الاسترشاد بالأصل اللاتيني أو الإغريقي إن وجد، ومراعاة أن يتفق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيد بالدلالة اللفظية.

2- إيثار الألفاظ غير الشائعة لأداء مصطلحات علمية ذات دلالة محددة دقيقة.

3- التعريب عند الحاجة، وبخاصة عندما ينصب المصطلح الأجنبي على اسم علم، أو يكون من أصل يوناني أو لاتيني شاع استعماله دوليا، ويحتفظ بصورته الأجنبية مع الملاءمة بينه وبين الصيغ العربية.

4- اعتبار المصطلح المعرب من اللغة العربية، وإخضاعه لقواعدها، وإجازة الاشتقاق والنحت منه، واستخدام أدوات البدء والإلحاق، على أن يقاس كلّ ذلك على اللّسان العربي.

5- إفراد المصطلح الواحد باللّفظ واحد ما أمكن، وهذا ما يساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

6- توحيد المصطلحات المشتركة (عربية كانت أم معربة) ذات المعنى الواحد بين فروع العلم المختلفة.

7- ضرورة تعريف المصطلح، ولاشك في أنَّ المصطلحات يفسر بعضها بعضا.

8- البدء بالمصطلحات الأشهر والأكثر تداولا، وذلك ييسر إخراجها في معاجم موجزة أو وسيطة أو كبيرة[1].

ب- المجمع العراقي.

لقد ألقى على عاتقه مسؤولية اللغة العربية وخول لنفسه أن يكون المرجع (العراقي) الوحيد في وضع المصطلحات العلمية والفنية، ولأجل ذلك قيد عملية وضع المصطلح

1- عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص ص 63-64.

بجملة من القواعد العامة التي تؤطر الفعل الاصطلاحي وتنير دروبه، على نحو هذه القواعد التي أصدرتها نخبة اللغة العربية والتي سنكتفي بعرض بعضها:

1- مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة لغة واصطلاحا.

2- الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.

3- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد.

4- التزام ما استعمل أو استقر قديما من مصطلحات علمية وعربية وهو صالح للاستعمال الجديد.

5- تجنب المصطلحات الأجنبية.

6- إيثار اللفظة المأهولة عن اللّفظة النافرة الوحشية أو الصعبة النطق.

7- لا يُشقق من المصطلح إلا بقرار هيئة علمية متخصصة بوضع المصطلحات.

8- إيثار اللفظة المفردة على المصطلح المركب أو العبارة لتسهل النسبة والإضافة ونحو ذلك.

9- تجنب الألفاظ العامية.

10- تُفضل مصطلحات التراث العلمي على المولدات والمحدثات.

11- يُلجأ إلى ترجمة المصطلح الأجنبي عند ثبوت دلالته على معناه الاصطلاحي.

12- تجنب تعريب المصطلحات الأجنبية إلا إذا تعذر العثور على لفظ عربي ملائم[1].

ج- مكتب تنسيق التعريب بالرباط (المغرب):

لا تكاد هذه المبادئ تخرج عما أقرته ندوة "توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي" التي نظمها مكتب تنسيق التعريب، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في فيفري 1981 بالرباط.

وتعزى أهمية "المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها" المنبثقة عن هذه الندوة، إلى شموليتها وإلى كونها صادرة عن ندوة ائتلافية متخصصة، حيث

1- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 74.

اشتركت فيها 16 هيئة علمية عربية (تتقدمها مجمل المجامع اللغوية، وبعض وزارات التربية وبعض المعاهد العلمية والمراكز الثقافية العالمية).

ويقوم "توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي" على 18 مبدأ هي[1]:

وسنعرض البعض منها:

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللّفظ المختص على اللّفظ المشترك.

4- استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

5- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب مقولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمال تحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د- اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ- مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث، فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

7- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

1- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص75.

9- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عدة وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا .

10- التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيماوية.

11- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهُل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ج- اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقة للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

ه- ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل حرصا على صحة نطقها ودقة أدائها[1].

وهذه المبادئ نفسها التي تتبع في وضع المصطلحات النقدية باعتبارها مصطلحات علمية أيضا، إضافة إلى مبادئ أخرى تضاف في وضع المصطلحات النقدية والتي تخص حقل النقد.

1- ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح (دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد)، ط1، 1430ه، 2009م منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ص ص 60–62.

الفصل الثاني

المصطلح النقدي من منظور

عبد السلام المسدي

أولا- أهم القضايا النقدية في كتاب "المصطلح النقدي" لعبد السلام المسدي.

ثانيا- أهم القضايا النقدية في كتاب "الأدب وخطاب النقد" لعبد السلام المسدي.

ثالثا- قضية اختلاف المصطلح النقدي بين جناحي الوطن العربي (المشرق والمغرب) في مقالة "مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب" لعبد السلام المسدي.

أولا- أهم القضايا النقدية في كتاب "المصطلح النقدي" لعبد السلام المسدي:

1- تقديم كتاب "المصطلح النقدي".

كتاب "المصطلح النقدي" لعبد السلام المسدي، كتاب نقدي، صادر عن مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع بتونس سنة 1994م، في 138 صفحة.

ويذهب عبد السلام المسدي في كتابه "المصطلح النقدي" إلى تبيان الخلفيات التأسيسية لقضية المصطلح النقدي، من ثوابت معرفية مطلقة، ونواميس لسانية عامة وضوابط نوعية تخص الفن القولي موضوعا والخطاب النقدي مادة كما يسعى إلى الكشف عن أهمية الآليات الإجرائية التي تحكم صياغة المصطلح النقدي الحديث في الساحة العربية، فقد أراد أن يُعرِّف القارئ العربي بالأركان الأساسية لقضية المصطلح إذ يقول: «صياغة المصطلح لها ثوابت معرفية مطلقة ولها نواميس لغوية عامة كما لها مسالك نوعية خاصة، وكلّ ذلك يمثل الآليات التي تقتفيها المصطلحات العلمية والفنية، فأمّا الثوابت المعرفية فتتصل بطبيعة العلاقة المعقودة بين كلِّ علم من العلوم ومنظومته الاصطلاحية، وأمّا النواميس اللغوية فتقتضي تحديد نوعية اللغة التي تتحدث عن قضية المصطلح ضمن دائرتها وما تختص به من فروق تنعكس على آليات صياغة الألفاظ ضمنها. فإذا جئنا إلى المسالك النوعية فإنّنا نعني بها مجال الاختصاص المعرفي الذي نتناول آلياته الاصطلاحية بالدرس. إذ رغم مابين حقول المعرفة من قواسم مشتركة تحكم موضوع توليد الألفاظ الدالة على المفاهيم الدقيقة داخل اللسان البشري الواحد، فإنَّ لكل فن من أفنان المعارف خصوصيات لا غرابة أن تأتي على الأعراف اللغوية بكثير من المؤلفات الواسمة التي تختلف من حقل علمي لآخر».[1]

ويؤكد عبد السلام المسدي أيضا أهمية التحام العناصر اللغوية السابقة إذ أنَّ «جماع ما يأتلف من الثوابت المعرفية والمقاييس اللغوية والوسائل النوعية يشكل قاعدة التأسيس التي تحصن الدراية النظرية، وتُؤمن الخبرة العلمية فتثمر من المادة ما يتزيَّد به أهل

1- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، (د، ط)، 1994م، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ص10 .

الاختصاص بصيرة بأدوات عملهم التي هي علامات واسمة لمفاهيمهم الذهنية ومتصوراتهم العلمية»[1].

ويقول يوسف وغليسي في كتابه"إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"عن كتاب "المصطلح النقدي":«وقد يكون كتاب عبد السلام المسدي (المصطلح النقدي)-1994- استثناء في هذا المجال؛ إذ يشكل تأسيسا معرفيا(لغويا ونقديا) حقيقيا لعلم المصطلح النقدي، يحيط بالقضية من مختلف أركانها، ويفجر الإشكالية من بؤرها المركزية، لولا أنّ حجمه الصغير... كان كثيرا ما يضيق عن محموله المعرفي».[2]

وسنحاول فيما يلي طرح مفهوم المصطلح النقدي وأهميته وكذا بعض آليات صياغة المصطلح من منظور عبد السلام المسدي من خلال كتابه المصطلح النقدي.

2- أهمية المصطلح النقدي.

يذهب المسدي إلى أنَّ للغة النقد آليات خاصة بمنظومتها الاصطلاحية، شأنها في ذلك تحقيق التوازن بين النص الناقد والنص المنقود و«إنَّ من شروط الجهاز المصطلحي في مجال النقد الأدبي، أن لا يستبقي اللفظ كلَّ طاقته الإيحائية، لأنَّ التماهي المنشود بين المتصور الذهني والكلمة المصطلح بها عليه ليس من ضروب التطابق المعجمي، بقدر ما هو من التماثل الوظيفي، ولذلك كان للتخييل فيه نصيب وافر»[3].

ذلك أنَّ المصطلح النقدي تزداد حظوظ مقبوليته في التداول والتأثير كلما توفرت فيه مقومات المواءمة الإبداعية، و« إذا كان متيسرا أن نعوّل في ترويج مصطلح طبيٍّ أو هندسيٍّ تعتريه بعض مظاهر التنافر الصوتي أو النشاز المقطعيٍّ، على مرور الزمن وضغط الحاجة وكثافة الاستعمال فإنَّ الأمر في المصطلح النقدي يختلف عميق الاختلاف،

1- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص10.

2- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص13.

3- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص21.

لأنَّ المواءمة الجمالية والنفسية لا تُغتصب له اغتصابا»[1]. ذلك أنَّ «المصطلح في النقد أداة تؤدي معنى وفي نفس الوقت تستوقف بشكلها الصياغي ومظهرها التركيبي»[2].

فشرط المواءمة الإبداعية ضروري في صياغة المصطلح النقدي، يقول عبد السلام المسدي: «وإذا كنا نميز في قاموس اللغة عادة بين الطاقة التصريحية للألفاظ وطاقتها الإيحائية، وكنا أيضا نفرق بين الدلالة الذاتية للكلمات ودلالاتها المساوقة، وكنا كذلك نفاضل بين الدلالة بالوضع الأول والدلالة بالوضع الطارئ عندما يُلتجأ إلى المجاز، فإنَّ كلَّ هذه الحدود تظل غائمة في قضية المصطلح النقدي لأنَّه على الدوام لفظ متحفز من خصائص المعنى فيه أنَّه شديد التوثب: سلطته أنَّه لولبي التولد، لا أنَّه ساكن مستقر»[3]. وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ النقد في العصر الحديث صار متصلا مع حقول معرفية كثيرة كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإحصاء وعلم العلامات، وعلم اللغة وعلم الأسلوب.

أمَّا عن أهمية دراسة المصطلح النقدي فيقول المسدي: «إنَّ دراسة المصطلح النقدي في أعمق مكوناته التركيبية والدلالية تساعد على تبيين الثغرات التي تتخلل خطابنا النقدي المعاصر، والتي هي في بعض الأحيان مواطن اهتزاز تتسرب إلى قاعدة الهرم المعرفي التي ينبني عليها نقدنا الأدبي فتنال من وقع مضمونه مثلما تنال من بريق صناعته»[4].

فكثيرا ما تذهب الأفكار الجيِّدة والرائدة ضحية اللّبس اللّغوي الذي صيغت فيه، بل تذهب ضحية المصطلحات التي اختيرت للتعبير عنها، وهذا ما يؤكده المسدي بقوله: «وكم من معركة شريفة انخذلت فيها الفكرة الصائبة لأنَّ التوفيق لم يحالفها في ارتداء لبوس اللغة الرشيقة، وفي هذا سر من أسرار ملحمة التواصل من حيث هو إبلاغ وقبول»[5].

1- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص10.

2- المصدر نفسه، ص21.

3- المصدر نفسه، ص22.

4- المصدر نفسه، ص127.

5- المصدر نفسه، ص125.

كما يذهب عبد السلام المسدي إلى أنَّ البحث في المصطلح النقدي يظل محطة إجماع في أنَّه مجال لا غنى للنقد الأدبي عنه، لأنَّ كشف أسرار الآليات المفهومية مرتبط بكشف أسرار الآليات اللغوية المتحكمة بكلِّ ذلك، ويظل أيضا محطة إجماع في أنّه من الحقول التي يقتحمها عالم اللغة، لأنَّه أولا من مجالات البحث في صيغ الكلام وجداول الألفاظ، وهو جزء من الدراسة المعجمية، ولأنَّ عالم اللسانيات يسلم بأنَّ استكشاف خصائص الظاهرة اللغوية لا يُكتمل إلاَّ بفحص تجلياتها في الخطاب الأدبي: الإبداعي منه والنقدي، فيُسخِّر عندئذ خبرته اللغوية ليقدم لرفقائه النقاد ما يتيسر له من إضاءات[1].

فمعرفة الناقد بالأدب تظل ناقصة ما لم تعضُدها معرفة اللغة، كما أنَّ معرفة عالم اللسان باللغة ستظل محدودة ما لم تتسع آفاقها فتشمل أسرار اللغة عندما تتجلى أدبا [2].

ويرى المسدي أنَّه من خلال تشريح آليات المصطلح النقدي والضوابط المتحكمة في طريقة صياغته يتيسر إجراء حفريات معرفية تلامس جذور القواعد الفكرية في أدق حيثياتها، ذلك أنَّ الوعي بالمفاهيم في مجال النقد الأدبي كثيرا ما يتخطى عتبة الوعي بدوالها[3].

3- آليات صياغة المصطلح النقدي.

من بين الآليات التي تناولها عبد السلام المسدي في "كتابه المصطلح النقدي":"آلية النحت"، "النقل الاصطلاحي والدخيل اللفظي"، "الاشتقاق الاصطلاحي" وغيرها.

3-1 آلية النحت:

يذهب المسدي إلى أنَّ النحت يتم بضمّ الألفاظ المتكاملة بعضها إلى بعض، أو بانتزاع اللفظ الجديد من بعض أجزاء الألفاظ المتعاملة، كما يكون بضمّ اللفظ إلى أدوات معجمية غير ذات وجود مستقل هي تلك الزوائد التي إذا جاءت في أول الكلمات سميت صدورا، وإذا جاءت في وسطها سميت حشوا، وفي أواخرها لواحق[4]. فالنحت يأتي على أوجه عديدة.

1- ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص127.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص8.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص7.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص25.

ويذهب المسدي إلى أنَّ النَّحت وسيلة من الوسائل التي تنمو بها اللغة العربية وتتولد، إذ يُعتبر سمة نوعية لفصيلة اللُّغات الانضمامية كلغات الأسرة اللاتينية والجرمانية والأنجلوساكسونية. أما اللُّغة العربية فهي من أسرة طبيعتها التوالدية غير الطبيعة النحتية لذا تعطي الأولوية لآلية الاشتقاق فهو محركها التكاثري، أما النّحت فقد كان حادثا عارضا في اللسان العربي وتكيفا طارئا على جهازه، ولجئ إليه من طرف العرب في حالات معينة وقابلة للاستساغة كالنَّحت من جملة نحو: "البسمل" و"الحمدل"، وقد اختلف موقف العلماء إزاء آلية النَّحت منذ القديم بين الرفض والقبول. فالمتتبع لتاريخ العربية يدرك كيف كان أمر احتضان اللفظ الأعجمي أهون على العرب من اللجوء إلى النحت الذي يؤدي إلى شذوذ في الأوزان أو عجمة في ترتيب الأصوات وتوزيع المقاطع[1].

ومن أمثلة صياغة المصطلح النقدي ضمن آلية النحت - التي أوردها المسدي- نجد: اللاوعي، اللاشعور، سوسيو- بنائي...[2]، فالنحت على هذا اقتصاد لغوي، ينقل المعرفة من جمل لغوية طويلة إلى كلمات مفردة.

ويؤكد عبد السلام المسدي أنَّ النحت في صوغ المصطلحات يظل آلية غريبة عن اللغة العربية، ولا نفتأ بهذا الصدد نؤكد أنَّ منافاته للسليقة العربية ليس حكما ارتساميا، ولا هو اتكاء على مجرد الذوق، وإنّما هو احتكام إلى نواميس اللغة الضابطة لها من الداخل، وعلى هذا فإنّ هذه الآلية تبقى غريبة عن اللُّغة العربية منافية لسليقتها، بالاحتكام إلى الضوابط اللغوية، وهذا ما يبرر فشل اللاجئين إليها، ولو في ضرورات المصطلح العلمي إذ كان النَّشاز حليفها على نحو: "شارجبة"، "شارسبة"، بدل "شاردة موجبة" و"شاردة سالبة"، كما يرفض المسدي أيضا فكرة تأقلم هذا النوع من الصيغ مع طول التداول خصوصا في حقل النقد الأدبي[3].

1- ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص25.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص27.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص28.

وموقف المسدي الرافض لهذه الآلية يعكس خوفه وغيرته على خصوصيات اللُّغة العربية والرغبة في المحافظة عليها، ولكن هناك حالات تفرض استعمال آلية النحت. وكان بإمكان المسدي أن يوليها اهتمامه بدلا من رفضه لها وذلك بأن يدعو إلى ضرورة تكاثف الجهود لتكييف المصطلحات المنحوتة وقواعد الاستعمال اللُّغوي وكذا الوضوح في اللسان العربي. ولما لا الاتفاق على إستراتيجية عربية موحدة تضبط حدود التعامل والتفاعل مع آلية النحت وكيفية ممارستها، لأنَّ تسلل هذه الآلية إلى مدونتنا المصطلحية العربية أصبح واقعا. إلا أنّ هناك من النقاد من وقف موقفا معتدلا اتجاه آلية النحت كالناقد يوسف وغليسي إذ يقول: « بيدا أنّ كلّ ذلك لا يقدح كثيرا في النحت بوصفه فعلا لغويا مجردا، ولا ينقص من أهم ميزة اصطلاحية يمتاز بها النحت، ويكاد ينفرد بها، هي الاقتصاد اللغوي؛ لأنّه الوسيلة الأساس في نقل المعرفة من جمل لغوية طويلة إلى كلمات مفردات مقتضبات، وبالنظر إلى النحت من حيث قدرته على الاختزال الكبيرة، يمكن القول إنّه أداة اصطلاحية بامتياز».[1]

3-2 النقل الاصطلاحي والدّخيل اللفظي.

يقصد عبد السلام المسدي بآلية النقل "التعريب"، ويعرّف هذه الآلية بقوله: « إنَّ الآلية التي نقصدها هي آلية "النقل" في معنى الأخذ المباشر للفظ الوارد وهو ما يُطلق عليه في سجل علومنا اللُّغوية "التعريب" وهو مصطلح دقيق يُقصد به طريقة اللسان العربي في معالجة الألفاظ التي يستقبلها من الألسنة الأخرى مستوعبا إيّاها دالا ومدلولا، لذا فهو نعت لما يتبع ظاهرة التداخل اللُّغوي حضاريا، ولذلك دقق القدماء التسمية فأسموا الظاهرة العامة "دخيلا" وخصوا قولبة العرب على مناهجها، على أنَّ منهم من تجاوز الفصل المفهومي فأُطلق التعريب على الظاهرة وعلى عوارضها في نفس الوقت»[2].

وحسب المسدي فإنّ هذه الآلية ظاهرة لغوية حضارية اصطلاحية فهي تتسم بقدرتها على تحقيق صفة العالمية والشمولية، إذ لم تخل منها أية لغة من اللُّغات في أي

1- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص90.

2- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص29.

عصر من العصور، فهي من أقوى وسائل التواصل بين اللُّغات والبشر، كما ربط المسدي هذه الظاهرة اللغوية أيضا بالسياق العام الذي ترد فيه، وهو مفهوم "الاقتراض" إذ أنَّ اللفظ الدَّخيل أشبه بشيء مقترض ويُصنف هذا التداخل بين اللّغات إلى ثلاث حالات من التأثير:

***الأول:** تأثير الطبقة اللّغوية العليا: ويحصل لمَّا تأخذ لغة القوم المغلوبين من لغة الغالبين.

***الثاني:** تأثير الطبقة اللُّغوية المجاورة: مرتكزها تأثير الجوار الجغرافي فتحتك فيه لغتان مختلفتان.

***الثالث:** تأثير الطبقة اللُّغوية السّفلى: لمَّا تتسلل ألفاظ لغة المغلوبين إلى لغة الغالبين[1].

وهذا ما ذهب إليه يوسف وغليسي أيضا إذ يعتبر الاقتراض ظاهرة لغوية عامة تمس كلّ اللّغات، حيث تتبادل اللّغات الأخذ والعطاء، ويستعير بعضها من بعض كلمات جاهزة تؤدي مفهوما معينا في لغاتها الأصلية يصعب أداؤه بغير أصوات تلك الكلمات، وإذا حاولت لغة ما أن تنقل ذلك المفهوم الوافد بمعجمها المحلي قد تُضيّع جانبا معتبرا من المعنى، فكان اللجوء في كل اللّغات إلى هذه الآلية ضروريا، وذلك بإجراء تحوير صوتي ليتناسب اللفظ المقترض وقواعد اللغة المنقول إليها[2].

إذا يذهب المسدي إلى أنَّ الدَّخيل ظاهرة لغوية عامة تشهدها جميع اللُّغات، خصوصًا في ظلِّ الاحتكاك الجغرافيِّ والمثاقفة الحضارية، كما يؤكد أنَّه لا يمكن التساؤل حول ما إذا كان الدَّخيل جزءًا من اللُّغة أم غريبًا منبوذا عنها، أو أنَّه يميِّز لغة دون أخرى، ولكنه في المقابل يُلِّح على ضرورة خلق نمط من الحركية في اللُّغة بأن تحقق نوعًا من التوازن بين دفاعها عن نفسها، وقدرتها على استيعاب الحد الأدنى من اللفظ الأجنبي الوافد الذي سيكون اللُّجوء إليه وخاصة في النقد الأدبي في حالة الضرورة القصوى والعجز عن إيجاد بديل فيتم بذلك استعماله مع إخضاعه لقواعد اللُّغة[3].

1- ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي ، ص29– 30.

2- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص87.

3- ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص30.

وعن العجز عن إيجاد بديل والضرورة القصوى لصياغة المصطلحات عن طريق هذه الآلية يقول يوسف وغليسي: «لُجيء إلى التعريب من باب اللُّجوء إلى أخف الضررين، حين الوقوع بين موقفين أو اختيارين: أفضلهما مورفولوجيا هو أسوأهما دلاليًا، ساعتها يقتضي الحسم باللجوء إلى منطق أحلى الأمرين، أي أولوية التَّضحية بالنقاء اللُّغوي في سبيل توضيح المفهوم على التضحية بوضوح المفهوم على سبيل الحفاظ على نقاء اللُّغة»[1]. ويقول أيضا: «ومع ذلك يظل التعريب-في نظرنا– شرّا لابدّ منه في مجال التنمية اللغوية والوضع الاصطلاحي؛ إذ هو أسهل الوسائل وأسرعها إيتاء للأُكل المعرفي، إنّه الوسيلة الفريدة حين تعزّ" الوسائل وتضيق السبل ويتعذر نقل المعرفة من لغة إلى أخرى»[2].

ومن أمثلة تسلل المصطلحات عن طريق التعريب إلى عناوين الدراسات النقدية إلى الخطاب النقدي العربي، التي أوردها المسدي نجد مثلاً مصطلح "قصة بوليسية"، فقد استقر هذا النعت الواصف ولم يعد يولد أي إحساس بالنشاز ولم يفكر أيّ شخص في إيجاد بديل باستخراج النَّعت من اسم الشرطة أو الحرس ليصف به القصة[3].

ولقد قلّل المسدي من خطورة آلية "التعريب" أو"النقل الاصطلاحي"، إذ يعتبرها مجرد مرحلة أولية للتعامل مع المفاهيم الطارئة ومع الاستخدام المتكرر سرعان ما يُفصل الدَّال عن مدلوله ليتم الإبقاء على هذا الأخير ويرفض الدَّال[4]. وهو ما ذهب إليه يوسف وغليسي إذ يقول: «من المفيد إذن أن نجعل من (التعريب) وسيلة موقوتة لاستقبال المصطلحات العلمية الوافدة من الخارج، لكن من الخطأ أن يجري – مع مرور الزمن- ترسيم هذه"الوسيلة الموقوتة" مقابلا أبديا للمفهوم المعرفي المراد احتضانه»[5].

1- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص31.

2- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص90.

3- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص31.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص 49.

5- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد، ص 90.

وقد انتقد المسدي في استعماله لمصطلح "التعريب مرة"، والدَّخيل اللَّفظي" مرة أخرى، إضافة إلى استعماله مصطلح "النقل".

ويرى يوسف وغليسي أنَّ استعمال المسدي لمصطلح النّقل قد أوقعه في خلل، إذ سبق وأن وظفه بمفهوم مغاير كان أقرب إلى المجاز منه إلى التعريب[1].

3- الاشتقاق الاصطلاحي:

يذهب عبد السلام المسدي إلى أنَّ موضوع توليد الألفاظ يتولد بتولد المتصورات مستخدم في النقد الأدبي كما هو الحال في الحقول المعرفية الأخرى؛ ذلك أنَّ المفهوم المستحدث يقتحم المجال الذهني السائد، وبقدر قرب ذلك المفهوم من التصورات الرائجة في منعطفات القاموس المتداول يتيسر على اللغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدلالية عبر ألفاظها. وبين الدفع والقبول تصنع اللغة صنيعها في المصطلح فتحاول أن تجره إلى قوالبها الصرفية ما استطاعت، ثمَّ إلى جداولها اللفظية مادة واشتقاقا، فإذا وجد المصطلح سبيله إلى القالب المتجانس مع اللغة صرفيا وصوتيا، واضطر إليه الاستعمال بكثافة، وتواترت الحاجة إليه اندرج ضمن الرصيد المعجمي مثلما حدث مع مصطلحات: الدراما، الكوميديا، الرومنسية[2].

ويذهب المسدي إلى أنّه عند صياغة المصطلح– دخيل عُرب قالبه أم لم يعرب – فإنَّه يمر بمراحل: أولها تقبل ثمّ تفكيك ثمّ تجريد. ويذهب إلى أنَّ لغتنا النقدية العربية تستطيع استعمال اللفظ المشتق من الاسم الأجنبي، كما أنَّ الدخيل يزداد اقترابا من البنى اللغوية كلما مرت عليه الموازين الصرفية: من تأنيث المذكر، وجمع المفرد، واستخراج الصفة من الاسم[3].

1- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد، ص88.

2- ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص48–49.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص53.

ويرى عبد السلام المسدي أنَّ اللغة العربية بفضل طواعيتها الاشتقاقية وما توفره من مرونة توليدية قد تسنى لها أن تسدّ كل حاجات النقد الأدبي الحديث بكل ما يغمره من طفرة اصطلاحية[1].

وبفضل هذه الآلية نمت وتولدت مصطلحات نقدية جديدة وعديدة. وهذا ما يذهب إليه النقاد واللغويون العرب، فحسبهم أنَّ اللغة العربية بفضل طواعيتها الاشتقاقية وما توفره من مرونة توليدية قد تسنى لها أن تسد حاجات النقد الأدبي الحديث.

وهذا ما ذهب إليه يوسف وغليسي في كتابه "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد" إذ يقول: « من أهم الخصوصيات السامية للعربية أنّها لغة اشتقاقية، وما دامت كذلك فلا جرم أن يكون(الاشتقاق) أهم وسائل التنمية اللغوية فيها إطلاقا»[2].

هذه هي مواقف المسدي من بعض الآليات المعتمدة في وضع المصطلحات، وقد كانت متباينة من آلية إلى أخرى.

ثانيا- أهم القضايا النقدية في كتاب الأدب وخطاب النقد لعبد السلام المسدي:

1- تقديم كتاب الأدب وخطاب النقد:

يقول عبد السلام المسدي في مقدمة كتابه "الأدب وخطاب" النقد عن هذا الكتاب: «سيخرج هذا الكتاب عن المألوف لأنّه يكسر كثيرًا من الحواجز التي يعهدها القارئ العربي إذ يتابع هموم الإبداع متوسلاً بأحمال الإرث النقدي المتجمع لدينا من الثقافة الراهنة. سيتداخل الحديث عن الأدب والحديث في الأدب، وسيوالجهما الحديث عن العلوم والمعارف، وسيمتزج الجميع بالتأمل في هموم الفكر وبعض هواجس الثقافة، فعسى أن نساهم بهذا الجهد الفردي المحكوم بقصور الأفراد مهما اجتهدوا حين تغيب المؤسسات في ابتعاث وعي إضافي يتمم منجزات الوعي السائد»[3].

1- ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص 123.

2- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص80.

3- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ط1، 2004م، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ص 5-6.

كتاب "الأدب وخطاب" النقد لعبد السلام المسدي، كتاب نقدي، صادر عن دار الكتاب الجديد المتحدة ببيروت " لبنان"، في طبعته الأولى، سنة 2004، في 359 صفحة.

لقد تنوعت وتعددت القضايا ذات العلاقة بالنقد في كتاب "الأدب وخطاب النقد"؛ إلا أنها ليست قضايا مستحدثة، وإنَّما هي مطروقة من طرف النقاد والدارسين في العالم العربي، وفي الدرس النقدي المعاصر، غير أنَّ الآراء في هذه القضايا تتوالج أحيانا وتتجاذب، وتتنافر وتتزاحم أحيانا أخرى، والمسدي كغيره لم يفوت الفرصة في كتابه هذا بأن يُدلي برأيه في تلك القضايا والمسائل والتي من بينها: قضية المصطلح النقدي التي هي من القضايا والإشكالات التي تواجه الدارس في الفكر العربي المعاصر وخصوصا في المجال النقدي.

2- إشكالية المصطلح النقدي والحلول المقترحة للحد منها:

تطرق المسدي في كتابه "الأدب وخطاب النقد" من خلال الفصل الثامن الموسوم بـ "الالتباس المعرفي وتبرئة المصطلح" إلى أهم الإشكالات التي تواجه مسائل النقد لطارق موضوع الأدب في مناخنا العربي، ويتعلق الأمر بقضية الخطاب النقدي في مدى جلائه أو في مدى غموضه، فيشير إلى تضاعف الإشكال حين تلقى مسؤولية الغموض وتعقد الخطاب النقدي على كاهل المصطلح بشكل قطعي وبظن حاسم وبلفظ مدين يشي بموقف راجم لا يتيح استئنافا ولا يرحم بتعقيب[1].

وتعتبر إشكالية المصطلح النقدي إحدى أهم القضايا المطروحة في الساحة النقدية العربية، وقد سعى كثير من النقاد ومنهم عبد السلام المسدي إلى تتبع أسبابها ووصف الحلول المناسبة لها.

و لعلّ أهم أسباب الإشكالية المصطلحية في العالم العربي انفتاح النقد العربي على الحداثة الغربية هذه الأخيرة التي عرفت انفجارًا نقديا مس مواضيع النقد ومقولاته ومصطلحاته، وعن الانفجار النقدي يقول عبد السلام المسدي: «إنّ أول ما نريد أن نصدح به هو أنّ النقد الأدبي في عصرنا الحديث قد تطور كما لم يسبق له أن تطور من قبل،

1- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص139.

وأنّ تطوره قد اقتفى نسقا فيه من التسارع وفيه من التنوع والغزارة ما لم يعرفه من قبل في حياته المديدة»[1]، ويقول أيضا: « النقد الأدبي الحديث يتطور بنسق بالغ السرعة ولكنه نادرا ما يفرغ لنفسه ببعض الاستبطان النقدي في مستوى المعرفة الكلية، ولذلك ترى الأغراض يتوالد بعضها من بعض، وكذا المرجعيات والمناولات، وكأنّها في تعاقب لولبي. ويغيب عن المتابعين للشأن الأدبي، وعن المعنيين بالشأن النقدي، وأحيانا عن ذوي الأمر في هذا وذاك، أنّنا نعيش لحظة تاريخية مخصوصة هي لحظة انفجار النظرية النقدية»[2]. وهذا ما ذهب إليه فاضل ثامر فقد ولد الانفجار حسبه وبشكل خاص منذ الستينات وحتى الوقت الحاضر، إشكاليات منهجية ومفهومية ومعرفية معقدة على مستوى تحديد المصطلح النقدي وضبط إشاعته[3]. فكانت سمة التعدد هي الغالبة على كل المستويات ومع انتشار موجات المثاقفة مع الآخر/ الغرب في عالمنا العربي سرعان ما انتقل ذلك الوضع بكل خصوصياته إلى حضارتنا، لكن السمة الفارقة هذه المرة تضاعف حجم الأزمة فبالإضافة إلى سمة التعدد وانهيار الثوابت الذي رافق انفجار النظرية النقدية عند العرب، بقي المصطلح وفيًّا للتخصص المعرفي الذي اندرج فيه، ومحافظا على الخصوصيات الحضارية والمعرفية الخاصة بالبيئة التي صدر منها خاصة تلك المتصلة بالتيارات الفكرية والفلسفية، فهناك نوع من التأثير والتأثر المتبادل بين المصطلح والحقل المعرفي.

ويذهب المسدي إلى أنَّ انفجار النظرية النقدية قد «أتى إلى الجوهر الذي حوله يتحدث النقاد فجعله جواهر، وجاء إلى موضوع النقد فجعله مواضيع: من الحديث عن الأدب إلى الحديث عن النص، ثم عن الكتابة، فعن التلقي، في كلِّ ذلك أنت لست متنقلاً

1- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص8- 9.

2- المصدر نفسه، ص9.

3- ينظر: فاضل ثامر، اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، ص170.

بين مصطلح وآخر ولست متجولا بين البدائل وإنَّما أنت مع كلِّ لفظ تبرم عقدًا فكريًا جديدًا له حيثياته وله أشراطه»[1].

ويكشف المسدي عن أسباب إشارته إلى انفجار النظرية النقدية" إذ يقول:« إنَّ الانتباه إلى ما نسميه بانفجار النظرية النقدية - تماما كالدعوة إلى إيقاظ ذلك الانتباه نفسه - قد يبدو فكرة بسيطة أو مجرد تنويع المداخل إلى حظيرة السائد من القضايا، وليس عجيبًا أن يُحمل على أنه زرع لرائجة تسويقية، غير أنَّ الأهمية الأبلغ والقيمة الأخطر هما في التسليم بما ينتج عن ذلك الانتباه بعد التسليم به في حدِّ ذاته، فليس من مثقف منسجم مع نفسه متوائم مع أمزجته متصالح مع رؤاه وقناعاته، إلا وهو إذا أيقن بهذه اللوحة الجديدة أمسك عن إرسال الأحكام الجزاف على ما يكتبه النقاد المحدثون، أو إن رمنا التحري والتدقيق قلنا إنَّه سيكف عن تقويم الإنتاج النقدي ما لم يستوف شرائط الثقافة التي احتكم إليها الناقد قبل تحبير خطابه النقدي»[2].

ويرى المسدي أنّ إشكالية المصطلح، أصبحت إشكالية ثقافية وفكرية بلورها انعدام الوعي لدى المثقف العربي بملابسات نشأة المصطلح، وخصوصياته الحضارية والثقافية التي يبقى وفيًّا لها رغم الجهود المبذولة لتبيئته في الحضارة العربية، ذلك أنَّ مؤسسة النقد- حسب المسدي- قد خرجت عن مدار فلكها الموروث، وكفَّت عن كونها ملكا عينيا بين النقاد من حيث هم نقاد، ودخلت طورًا جديدًا هي فيه ملك مشاع بين النقاد وشركائهم المعرفيين[3]. فالشراكة المعرفية التي تربط النقد ببقية العلوم دخلت حيّز الممارسة الفعلية بتأسيس مناهج ونظريات نقدية لا تخلو من نزعات فلسفية أو نفسية أو اجتماعية ....وهذا ما أدى إلى دخول كثير من مصطلحات هذه العلوم، وبكل ّما تحمله من شحنات معرفية ميدان النقد.

1- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص 10.

2- المصدر نفسه، ص 12-13.

3- المصدر نفسه ، ص12.

ويرى عبد العزيز حمودة أنَّ الأزمة ليست أزمة مصطلح، بل أزمة واقعين ثقافيين وحضارتين مختلفتين[1]. وهذا نفسه ما ذهب إليه المسدي أثناء كشفه عن جوهر الإشكالية المصطلحية وأبعادها مؤكدًا أنَّ:« المعضلة ثقافية فكرية حضارية كأعظم ما تكون، وهي مقبض من مقابض أعراض النهضة العربية المنشودة تراها تتواتر في مجالات عديدة، وقد تطّرد في أكثر الدوائر أهمية وفي أعمقها خطورة »[2].

ووصف المسدي لها بالمعضلة الحضارية، يرجع إلى سببين هما:

- الأول: أنَّ المشكلة حضارية لأنَّها تنبت في ضيعة الثقافة ثم تتسلل إلى المؤسسة الفكرية الإبداعية أو النقدية.

- الثاني: لأنَّها تتصل بالتغيّر الغير عقلاني الذي طرأ على مواقع الفرد العربي من الأشياء والوجود، إذ انفتح واعتنق عن قناعة مضامين الحداثة الغربية ووظائفها، وأدواتها، ومصطلحاتها أيضا. غير أنّ السائد لدينا قد جعل الناس يتقبلون المصطلحات الطبية والتقنية باحترام وإعزاز، إلا أنّ هذا الوضع يختلف مع المصطلح في المعارف الإنسانية والاجتماعية فهم يستسهلون من شأنه، وهم أعظم قسوة وأكثر جرأة حينما يتعلق الأمر بمصطلحات الأدب والنقد واللغة[3].

وعلى هذا يجب على القارئ العربي النهوض بمستواه المعرفي والمنهجي حتى يتمكن من ولوج بوابات النقد المعاصر ويفك مغاليق مصطلحاته، كما يتوجب على الناقد باعتباره المسؤول على عملية نقل المصطلح وصياغته، أن يكون واسع الاطلاع على مختلف المحاضن الفكرية، والحقول المعرفية الغربية التي حفَّت بنشأة المصطلح النقدي الحداثي، كما يشترط فيه أن يكون على دراية كاملة بقواعد وضع المصطلحات، وتكييفها بما يتلاءم وطبيعة قواعد اللغة العربية.

1- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة(من البنيوية إلى التفكيك)، ص28.

2- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص151.

3- المصدر نفسه، ص153- 154.

ومن هنا دعا المسدي إلى ضرورة التسلح بالمعرفة اللغوية، يقول:« اليوم لا يكفي الباحث أن يكون لغويا حاملاً لمخزون واسع من ثقافة فقه اللغة حتى يواجه المعضلة الاصطلاحية، ولا يكفيه أن يكون لسانيا وقف همه على اللسانيات النظرية أو أحد أركانها الكبرى، وإنّما عليه أن يكون مدركا للدائرة الضيقة التي تتقاطع عندها مشارب عدة من المعرفة اللغوية: في علم الأصوات وعلم الصيغ وعلم التركيب وعلم الدلالة ثم في اللغويات المقارنة واللغويات التقابلية، وكذلك في المعجمية وعلم التأثيل فضلا عن طبائع اللغات وفضائل الألسنة الطبيعية، عندئذ فقط سيتسنى للباحث أن يقول قولا يحظى بالكفاءة التفسيرية ويتعزز بالسند الإبستيمي المؤسس»[1]، وعلى هذا «فليس من السهولة الخوض في المصطلح ومحاولة الولوج إلى متاهاته مع غياب المعرفة الدقيقة بكيفية صياغتها، أو عدم تحديد حدود استخدامه، فالمصطلح محاط بسياج من الضوابط على الباحث معرفتها وإثراؤها: مفهومه، صياغته، حدوده التداولية، دلالته، فالمعرفة اللغوية هي تلك المعرفة الدقيقة المركزة حول كل مستويات اللغة، لينطلق الباحث في المصطلح بعد ذلك مختارًا مصطلحات تراثية أو حداثية»[2].

ويذهب عبد السلام المسدي إلى أنّ من أسباب استفحال المشكلة المصطلحية، عدم تمكُّن الناقد العربي من آليات الترجمة أولاً، وقواعد صياغة المصطلح ثانيا، ولكنَّه سرعان ما يعود بإلقاء المسؤولية على القارئ العربي، فيذهب إلى « أنَّ خطابنا النقدي المزدوج قد أمعن في تأثيم المصطلح المترجم، وأنَّه قد تعيَّن على الوعي النقدي المؤسس أن يستدعي الفريضة الغائبة وأن يتصدى لرفع الالتباس المعرفي الذي يغلف المسألة الاصطلاحية في مجال الترجمة النقدية حتى يتم الإعلان عن براءة المصطلح من حيث هو مصطلح، وأن يتم الوعي بأنَّ التهمة - إن كان لزاما أن نؤثم من نؤثم – إنَّما تُلقى على كاهل العلاقة المضطربة بين الفكر المتلقي والمضمون المفهومي الذي هو المتصور الثاوي وراء رداء اللفظ الاصطلاحي»[3].

1- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص144.

2- مليكة النوي، المصطلح النقدي في العصر الحديث، الملتقى الدولي الأول في المصطلح النقدي، ص222.

3- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص195.

إنَّ عدم الاستقرار الذي يشهده المصطلح النقد العربي الحديث يفرض علينا التشخيص، والتعيين وإعادة مراجعة كل لُبس أو غموض، حتى يتسنى لنا الوصول إلى رؤية منهجية ونقدية واضحة. ونظرًا لتعدد الثغرات المسجلة على جوانب عدة، يؤكد المسدي أنَّ أهم مولدات الالتباس الفكري. حتى في المجامع العربية تعود إلى افتقار المختص بالعلم وهو يتناول موضوع المصطلح إلى خبرة بشؤون اللغة، أو العكس أن تنعدم الإحاطة الحقيقية بمقولات العلم وخباياه لدى عالم اللغة، وما يضاعف من هذا الالتباس انعدام إستراتيجية عربية موحدّة، إذ كان من المعتقد قبل إنشاء مكتب تنسيق التعريب ضمن مؤسسة العمل العربي المشترك أن يضم في بوتقته جهود المجامع اللغوية القائمة آنذاك، ولكن للأسف ظل مسلسل إنشاء المجامع يتوالى في أقطار عربية عدة، وفضلاً عن هذا التعدد الفوضوي واللامتناسق لمجامع اللغة العربية يسجل المسدي نقاط زللها التي عمقت جراح النقد العربي، والمتمثلة أساسا في إخراجها مسألة المصطلحات الأدبية والنقدية من دائرة اهتمامها كما لو أنَّه حقل مستقل يقوم أهله بشؤونه داخل بيتهم المعرفي دون حاجة تدعوهم إلى الاستنجاد بمثل تلك المؤسسات المعجمية المصطلحية[1]. وهذا ما ذهب إليه عبد الغني بارة في كتابه"إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي المعاصر" إذ يعتبر أنَّ غياب الجهد الجماعي في إطار الجمعيات والنوادي الثقافية كان له دور ذيوع الفوضى في ترجمة المصطلح النقدي[2].

ويؤكد المسدي أنَّ الأمر لم يتوقف عند غياب اهتمام عربي موحد بإشكالية المصطلح النقدي أو انعدام أسس نظرية واضحة له، بل تعدّاه إلى ما هو أخطر، إذ رغم اعتراف الجميع بالتغييرات الكبرى التي طرأت على العلوم وقواعدها، وعلى بنيتها الفكرية ككل نتيجة فعل المثاقفة، إلا أنَّه لم يتم الاعتراف بعد باستقلال علم المصطلح، هذا ما أدى إلى استحالة التسليم بصلاحياته المعرفية الكاملة في حين تغيب هذه الانتهاكات في علوم أخرى[3].

1- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص141-142.

2- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص 290.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص143.

وبهذا يلخص الإشكالية في التعدي على حرمة المصطلح، وقد سمح بذلك عجز المجامع اللغوية عن فرض هيبتها، وكذا انعدام الاعتراف بصلاحيات العلم المختص به "علم المصطلح"، ويرى المسدي أنه بالإضافة إلى غياب الوعي بدقائق المعضلة المصطلحية نجد غياب الصرامة مع الذات عند تداول المصطلح بسبب انتشار ثقافة التسامح والمجاوزة، مما ولد التباسات ذهنية محركها الأول هو التجوال الدائم بالمصطلح الواحد بين دلالته في المنظومة المصطلحية المخصوصة، ودلالته في الرصيد اللغوي المشترك، وبعض المصطلحات قد تكون لها معان متعددة بتعدد العلوم التي تتداول فيها. أمّا المحرك الثاني فهو الطواف بالمصطلح بين الحقيقة والمجاز إذ قد يتم تجاوز الدلالة العلمية للمصطلح بأن يُحمل محمل المجاز. وإن كانت الدلالة العلمية الاصطلاحية التي يستقر عليها المصطلح حقيقة ثابتة إلاّ أنَّ هذا التجوال المتحرر من قيود الصرامة الفكرية بين الحقيقة والمجاز سيسمح للمتكلم بخطاب العلم بالانفلات من حدود الصرامة المصطلحية للعلوم فيجول في فضاءات المجاز الواسعة، مما يذهب خصوصية العلم فتضمحل أسسه بسبب خيانة حارسه الأمين "اللغة"، والضحية الثانية هو المتلقي الذي سيحرم من فرصة المحاورة العقلانية مع صاحب الخطاب الذي سيجره إلى مراوغات المجاز[1]. وسنزداد يقينا بخطورة الوضع إذا أدركنا« أنَّ لعبة الحقيقة والمجاز التي هي لعبة ثنائية في التداول اللغوي تنقلب إلى لعبة رباعية في الاستخدام الاصطلاحي، لأنك قد تورد اللفظ على دلالته الاصطلاحية التي هي معنية بمتصورات العلم المخصوص، وقد توردها بتسامح تتجاوز فيه حدود مقالات العلم فيكون إيرادك لها على المجاز لأنَّ الأمر نسبيٌّ في هذا المقام، ولكنك قد توردها بما ظاهره حقيقة وأنت تخطط لهامش من المناورة يُبيحه المجاز، وقد توردها بمظاهره المجاز والاتساع والمسامحة وأنت تلوح في شيء من مقاصدك ببعض ما في الدلالة الاصطلاحية العلمية الدقيقة تتكّتم عليه وتدخره حتى إذا ضايقتك ظلال المعاني لذت به»[2].

1- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص149- 150.

2- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص 155.

إذا يدعو المسدي من خلال موقفه إلى تحقيق شروط الصرامة العلمية في وضع المصطلح وتداوله بما يضمن له سلامة الأداء التواصلي.

كما يذهب المسدي إلى أنَّ إشكالية المصطلح قد أخذت مؤخرًا منعرجات خطيرة إذ أصبحت حجة للتهجم على النقاد واتهامهم بالغموض. فهناك من حمّلهم مسؤولية استغلاق الخطاب النقدي، والدعوة إلى تيسير المصطلحات النقدية وتبسيطها. وهذا ما ذهب إليه عبد الغني بارة إذ يقول: «كما كان مما أفرزته هذه القضية؛ قضية المصطلح النقدي، حدوث قطيعة بين الناقد والقارئ؛ إذ غدا المتلقي يشتكي من غموض المصطلح النقدي في خطابات النقاد، خصوصا في جانبهم التطبيقي؛ إذ استحال المصطلح في يد الناقد إلى ما يشبه الكائن الغيبي المغلف بالطلاسم والأسرار[1].

ومن هنا ذهب المسدي إلى التأكيد على أنَّ البديل الفعلي لهذه الأفكار الداعية إلى تبسيط النقد وتيسير لغته هو إقامة نهضة فكرية نؤسسها على انضباط أدائي أول مفاتيحه الإقرار بحرمة المصطلح كي نضمن له فاعليته في تمثيل المعرفة وفي إيصال المعرفة، ثم في إعادة إنتاج المعرفة حتى نصل إلى منزلة ابتكار المعرفة بالإضافة والوضع والاستحداث[2]. « فمن ظنّ أنّ الناقد قادر على أن يتحدث في النقد بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه وكلّفه ما لا طاقة له به إلا أن يتواطأ على امتصاص روح النقد وإذابة رحيقه»[3].

وفي موضع آخر يذهب عبد السلام المسدي إلى أنَّ من النقاد من يسقط عجزه عن ضبط إشكالية المصطلح على خصوصيات اللغة العربية، فقد تمكنت اللغة العربية من إظهار مستويات راقية وعلى مرِّ العصور، فكانت من أكثر اللغات إدراكا للذة النص ونفورًا من المصطلح الناشز[4]. ويقول عن تبرير إشكالية المصطلح بعجز اللغة العربية عن التعريب: «من غريب ما يحصل في الواقع المعرفي الراهن أنَّ التناسب بين درجة تطور العلم ومرتبة الوعي بخلفياته الفكرية والحضارية يظل تناسبا عكسيا، إذ رغم تقدم

1- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص289.

2- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص195.

3- المصدر نفسه، ص170.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص197.

المعرفة اللغوية في العصر الحديث وتبلور تجلياتها الاختيارية يظل كثير من أهل العلم ومن ذوي الأمر يجادلون في أمر اللغة القومية وصلاحها للعلم، مصرِّين على وهمهم القائل بأنّ للعلم لغته، وهم في ذلك يتعللون باستعصاء سبك المصطلح وتوليده»[1].

إنَّ التشعبات الكثيرة التي تميز إشكالية المصطلح مكنت هذه الأخيرة من تحويل مسارها من مجرد إشكالية معرفية تشهدها أيّة لغة في العالم أثناء تفاعلها مع المستجدات إلى محنة فكرية. ويؤكد المسدي «أنَّ حيثيات ثقافتنا العربية الراهنة بكل انجرارها الحضاري المعقَّد، وأنّ ملابسات المعرفة الإنسانية المتوالجة في الزمن وبين الأمم قد أفضت جميعا إلى أن يتحول المصطلح النقدي الذي تمت ترجمته بتوفيق جلي إلى محنة فكرية كثيرًا ما شارف حدود البلوى المعرفية»[2].

إذا قضية المصطلحات –حسب المسدي- تمثل إحدى المعضلات القائمة في واقع الفكر العربي المعاصر منذ انبعاث نهضته الحديثة، ويكفي تتبع جهود الدول العربية في بعث المؤسسات المختصة من مجامع علمية وهيئات التعريب، ثم استقراء ما جاءت به أقلام الباحثين اللغويين- سواء في نطاق تلك المؤسسات أو خارجها- من دراسات انكب أصحابها على قضايا المصطلح العلمي. حتى نتبين أبعاد هذه المعضلة فكريا وحضاريا[3].

وعليه يرى المسدي أنّه لا مخرج من مشابك المعضلة الاصطلاحية إلا بتأسيس ثقافة معرفية عميقة بعلم المصطلح، وبالعمل على نشر الوعي المستوعب لها، ثم بغرس الإحساس بالإثم الفكري كلما سارع المثقف إلى إرسال أحكامه على المصطلحات- في تصورها وفي صياغتها ثم في آليات تداولها- دون أن يكون قد تدرع بأولويات المعرفة المصطلحية[4].

وقد فصّل المسدي في كل اقتراح من هذه الاقتراحات كالتالي:

1- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص166.

2- المصدر نفسه، ص156.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص155- 156.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص155.

أولا: العمل على توفر"الوعي المصطلحي" وبالتالي تهيئة جو فكري مناسب لنشأة المصطلح وانتشاره وتداوله، ويؤكد المسدي على وجوب القيام بمهمة «استنشاء الوعي المصطلحي ثمّ الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي في غير ملاطفة لحقيقة المجاز، وفي غير إذعان لما تواتر وشاع واطّرد من انزلاقات ذهنية تُحرِّف العلم عن مسالكه، ومن متلابسات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوغ بين ظن بالتقدير ويقين بالاعتبار». لذا يشترط في الناقد وهو يضع مصطلحاته، وفي المتلقي أثناء استقباله لها أن يُلما بالجذور التي أسست للمصطلحات[1].

ثانيا: الاعتراف بعلم المصطلح عاما قائما بذاته، والتسليم بكامل صلاحياته المعرفية، مع إدراك الباحث للدائرة الضيقة التي تتقاطع عندها مشارب عدة من المعرفة اللغوية مثل:علم الأصوات، علم الصيغ، علم التركيب، علم الدلالة، اللغويات المقارنة، اللغويات التقابلية، المعجمية، علم التأثيل، بالإضافة إلى معرفة طبائع اللغات وفصائل الألسنة الطبيعية. فالإلمام بكلّ هذا من شأنه أن يمنح الباحث كفاءة تفسيرية، ويعززه بالسند الإبستيمي المؤسس[2].

ثالثا: الالتزام بدقائق المصطلح، وكذا بحدوده عند استعماله في السياق العلمي، وكذلك عند استخدامه في التداول اللغوي العام. وهذا ما يمثل مبدأ الانضباط في استعمال اللّغة ويؤسس أولى قواعد قانونها الدلالي مما يقربها من الإقرار بدستور المصطلح في كلّ علم وفي كلّ معرفة[3].

إذا كانت هذه بعض الاقتراحات التي ضمنها المسدي في "كتابه الأدب وخطاب" النقد. للحد من استفحال إشكالية المصطلح النقدي. غير أنّ الاعتراف بصلاحيات علم المصطلح، وكذا اشتراط ثراء وغنى المعارف اللغوية في عالم المصطلح غير كافيين، خاصة وأنّ صياغة المصطلحات تقوم على تكاثف الجهود وتوحدها من خلال إقامة

1- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص140.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص143- 144.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص 144.

إستراتيجية مصطلحية عربية موحدة. كما أنّ مهمة المصطلحي لم تتضح معالمها بعد في العالم العربي لانعدام برامج متعارف عليها، بالإضافة إلى غياب طرق تأهيل محددة ومرسومة لتكوين المتخصصين في المصطلح والشؤون المصطلحية.

ثالثا- قضية اختلاف المصطلح النقدي بين جناحي الوطن العربي "المشرق والمغرب" في مقالة "مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب لعبد السلام المسدي":

1- تقديم مقالة "مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب":

"مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب" لعبد السلام المسدي، مقالة صدرت عن جريدة الرياض السعودية، يوم الخميس 28 من صفر 1426هـ، الموافق لـ7 أفريل 2005م، العدد 13436.

ضمنه عبد السلام المسدي مظاهرًا من الاختلاف والتباين في صياغة المصطلح بين جناحي الوطن العربي "مشرقه ومغربه".

2- مظاهر الاختلاف في المصطلح النقدي بين المشرق والمغرب في الوطن العربي:

إلى أي مدى واجه المصطلح النقدي العربي الحديث اختلالا واختلافا بين المشرق والمغرب؟ وإلى أيَّ مدى أثر هذا الاختلاف على التواصل بين النقاد في المشرق والمغرب العربيين؟

تساؤلات طرحها عبد السلام المسدي من خلال مقالة "مصطلحاتنا بين المشرق والغرب"، محاولا تتبع أسبابها وإبراز بعض مظاهرها. فحسبه «أنَّ قضية المصطلحات مسألة معقدة وشائكة وهي دقيقة الآليات، خفية القوانين، وتبسط على المجتمع – أيا كانت لغته وكيفما اتسمت حضارته –إشكالات عويصة، وهي في مجال العلوم والمعارف أشد وقعا وتأثيرًا مما هي في ألفاظ الحياة العامة، ولكنها في واقعنا العربي تتلبس برداءين:

* رداء ثقافي ذي عمق سياسي؛ لأنَّها ترتبط بموضوع الاختلاف القطري والإقليمي.

*رداء علمي معرفي؛ لأنَّه كثيرًا ما تعرقل الجهد الرامي إلى نهضة علمية عربية واحدة»[1].

وينسب المسدي سبب الاختلاف المصطلحي إلى التنوع، إذ أنّه يتأسس على خصائص المنظومة الثقافية هنا أو هناك في الوطن العربي. فالملاحظ أنَّ عالمنا العربي قد لُون بثقافتين مختلفتين. ذلك أنَّ المشرقي ينقل عن الثقافة الأنجلوساكسونية، أما المغربي فينقل عن الثقافة الفرنسية، كما أنَّ المشارقة لا يتابعون أعمال المغاربة، فترتب عن هذا الوضع غياب التنسيق بين الباحثين، وهذا ما أدى إلى كثرة المقابلات التي قد توضع لمصطلح غربي واحد. ومن هنا أصبحت القطيعة بين النقاد الحداثيين أنفسهم– في جناحي العالم العربي– وسبب ذلك الاختلافات في ترجمة المصطلحات النقدية، أو تعريبها فللمشارقة نهج في التعريب والترجمة، وللمغاربة نهج آخر في التعريب والترجمة.

ويرى عبد السلام المسدي أنَّ المشارقة في طريقة صياغتهم المصطلحات يحرصون إلى الحفاظ على صفاء اللّغة وجمالياتها وهذا حتى في وضع الألفاظ الدالة على الحقائق العلمية، فهم دائما ما يتمسكون– فطريا– بما انساب من الكلمات وساغ، لذلك تراهم أحرص على إحياء ألفاظ التراث وابتعاثها للدلالات المستحدثة، وتراهم ينفرون من كلّ مصطلح يشينه النشاز سواء أكان ذلك في الأصوات أم في المقاطع أم في بنية الموازين. في حين أنَّ المغاربة يُظهرون جرأة على اللّغة، فهم من أنصار ودعاة الاستعمال أكثر مما هم متعلقون بالمعيار، فأغلبهم يتجاوزون جماليات الصياغة في وضعهم المصطلحات، وفي كثير من الأحيان– حسب المسدي– تبقى مستغربا هل يقومون بفعل ذلك عن وعي وقصد أم عن غفلة وقلة معرفة بأسرار الأداء اللّغوي؟ ولكن هذه الجرأة كثيرا ما تحقق وظيفة هامة في التداول هي الاستجابة السريعة لحاجات الاستعمال بما يسد الثغرة الاصطلاحية بشكل عملي ناجز[2].

1- عبد السلام المسدي، مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب، جريدة الرياض، ع 13436، الخميس 28 صفر 1426هـ الموافق لـ 25 أفريل 2005م، www.ariyadh.com، الثلاثاء 28 رجب 1438هـ الموافق لـ 25 أفريل 2017م، 8:30.

2- ينظر: المصدر نفسه.

ومن مظاهر الاختلاف والتباين في اشتقاق المصطلح بين جناحي الوطن العربي، تساهل المغاربة مع آلية النحت والعمل بها على الرغم من أنَّ اللّغة العربية ذو طبيعة اشتقاقية، وقد لجأت إليه العرب في حالات نادرة فقط، كما أنَّ قبولهم للفظ الدخيل بعد صوغه بما يناسب ويلائم الأوزان العربية أهون من اللّجوء إلى النحت وخاصة إذا شذ عن الأوزان المطردة[1].

والمستساغ في خطاب بعض أهل المغرب العربي– ولاسيما في مجال النقد الأدبي– ليس دائما مستساغا عند أهل المشرق. فتجد في كلام المغاربة: اللازمان، اللامكان، اللامرئي، السوسيوبنائي، والتحليفسي،...[2]. و«بين ميل بالإقرار بانسياب المصطلح في المشرق ومضض قبول نشازه في بعض أوساط المغرب العربي يقف الفكر وتقف معه اللّغة على تمزق الذات الثقافية بين الأصالة الوفية والاستشراف الجرئ»[3].

ويذهب المسدي إلى أنَّ أهل المشرق في بعض الأحيان ما يستسلمون إلى استخدام واستعمال المصطلحات التي صاغها المغاربة، ومن أمثلة ذلك لفظ "عولمة" فعندما بدأ يشيع قاومه بعض المفكرين المشارقة واستبدلوا به لفظ "الكوكبية" لأنَّه أفصح من الأول يعتمد قواعد القياس الاشتقاقي، ولكن لفظ "العولمة" قد راج وساد فخفت صوت الاعتراض، وغلب ناموس الاستعمال قانون المعيار، فلفظة "عولمة" إذا ما عدنا إلى مبدأ صفاء اللغة وجدناه على غير قياس وذلك لورود الواو اعتباطا، إذ ليس من المأثور الاشتقاق على صيغة "فوعلة"[4].

إنَّ مسألة المصطلحات معقدة وتزداد استعصاء كلما تناولناها في ضوء ثنائية المشرق والمغرب، وضرب المسدي مثالا حيا معيشا، فقد نظمت الجامعة التونسية سنة 1978 ندوة، أرادت من خلالها أن ترسم منجزات المعرفة اللغوية الحديثة في الوطن العربي، فاتجهت إلى أعلى الخبرات في المشرق، فاستضافت الأعلام الرواد من أمثال:

1- ينظر: عبد السلام المسدي، مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب، جريدة الرياض.

2- المصدر نفسه.

3- ينظر: المصدر نفسه.

4- ينظر: المصدر نفسه.

تمام حسان، أحمد مختار عمر، محمود فهمي حجازي، علي القاسمي وغيرهم، وكان عنوان الندوة "الألسنية واللغة العربية" واستجاب هؤلاء الرواد بأبحاث حملت هذا المصطلح، رغم أنّهم كانوا يتداولون مصطلح "علم اللغة" السائد يومئذ في المشرق العربي فكتب تمام حسان في «إعادة وصف اللّغة العربية ألسنيا»، وكتب أحمد مختار عمر عن «المصطلحات الألسنية في اللغة العربية»[1].

شهدت الندوة نقاشا مطولا حول الاختلاف المصطلحي بين البلدان العربية، وكان الجميع واعين بجسامة الأمر، ولكن الجميع قرروا توحيد الاسم الدال على هذا العلم، فقد كان المصطلح المتداول في تونس ولبنان وفلسطين"الألسنية"، وفي مصر"علم اللغة"، وفي الجزائر والمغرب"اللسانيات". وانتهى الاختيار بهم إلى انتقاء مصطلح اللسانيات، لأنّه يلائم روح اللغة العربية، وبعد مرور سنوات نجد من حافظ على استخدام المصطلح الذي أقرته الندوة ومنهم من تخلى عن استخدام ما أفرزته الندوة[2].

وعلى هذا يمكن القول أنّ مسألة المصطلحات معقدة وشائكة، وتزداد تعقيدا كلما تمّ تناول هذه المسألة في ضوء ثنائية المشرق والمغرب، لذا وجب العمل على توحيد الجهود بين الباحثين في جناحي الوطن العربي – مشرقه ومغربه– وذلك بوضع مصطلحات تجمع بين صفاء اللغة وسهولة الاستعمال.

1- ينظر: عبد السلام المسدي، علم اللغة أم اللسانيات، جريدة الرياض، ع13457، الخميس 19 ربيع الأول 1426هـ، الموافق لـ 28 أفريل 2005م، www. alriyadh.com، الثلاثاء 28 رجب 1438هـ، الموافق لـ 25 أفريل 2017م، 22:06.

2- ينظر: المصدر نفسه.

الخاتمة

بعد الدراسة التي جالت بنا في حقل النقد الأدبي والتي قادتنا إلى تتبع قضية المصطلح النقدي في بعض كتابات الناقد عبد السلام المسدي يمكننا استخلاص ما يلي:

- إنَّ دراسة المصطلح النقدي تساعد على تبيين الثغرات التي تتخلل خطابنا النقدي المعاصر، والبحث فيه مجال لا غنى للنقد الأدبي عنه.

- التقعيد النظري لآليات صياغة المصطلح النقدي وقوانين سريانه، نابع من غيرته على خصوصيات اللغة العربية ورغبته في الحفاظ عليها.

- إنَّ أزمة المصطلح في النقد العربي الحديث ما هي إلاَّ امتداد طبيعي لإشكالية الحداثة فمنذ أن انفتح العرب على "الغرب"، تجلت مظاهر الإلغاز والغموض والفوضى في المدونة المصطلحية النقدية، ممَّا صعَّب مهمة التواصل بين الناقد والمتلقي، ولعلّ السبب وراء هذه الإشكالية هو وفاء المصطلح للبيئة الأولى التي لفظته، وعجز النقاد العرب عن أقلمته بما يتلاءم ومعطيات البيئة الجديدة التي استقبلته، ونظرًا لاتساع نطاق الإشكالية حرص المسدي على البحث في خلفياتها ومناقشة ركائزها الأساسية.

- إنَّ موقف المسدي من إشكالية المصطلح النقدي فيه امتثال واضح لقواعد التأسيس المتين الذي يحفظ لكل معرفة حدودها. وهذا ما جعله يؤكد استحالة إقامة أي علم دون مدونته المصطلحية الخاصة به، بل وذهب إلى أبعد من ذلك حين أقر بأنَّه لا نهاية للأزمة المصطلحية بدون استنشاء وعي مصطلحي في العالم العربي، يتم من خلاله الإقرار بحرمة المصطلح وعلم المصطلح، مع التسليم لهذا الأخير بكل صلاحياته.

- دعوة المسدي إلى إبداعية الكتابة النقدية شريطة المحافظة على المقاييس اللغوية العربية.

- دعوة المسدي إلى الاستفادة من معطيات الحداثة الغربية.

- الاختلاف بين المشارقة والمغاربة في وضع المصطلحات النقدية كان جراء تتبع فعل المثاقفة، وما خلفته من إشكالية مستعصية، بالإضافة إلى الولاء الاستعماري لدول المشرق للغة الإنجليزية والمغرب للغة الفرنسية مما انعكس سلبا على وحدة المصطلح النقدي العربي الحديث.

الملحق

تقديم الناقد.

عبد السلام المسدي من النقاد القلائل الذين ترسخت أسماؤهم في حركة النقد الأدبي، ليس في تونس فقط بل في العالم العربي، فعلى مدار مسيرته الطويلة قدَّم عطاءً وافرًا أسهم في ثراء الحركة النقدية العربية، وهو بالإضافة إلى هذا له إسهامات في العمل السياسي والدبلوماسي و الأكاديمي[1].

عبد السلام المسدي من مواليد **26** يناير **1945** بصفاقس" بتونس"، تحصّل على الإجازة في اللغة العربية وآدابها سنة **1969**، وأحرز التبريز في الأدب العربي سنة **1972**، تحصّل على دكتوراه الدولة سنة **1979**، ثم ارتقى بعدها إلى أعلى درجة جامعة سنة **1984**، عُيِّن وزيرًا للتعليم العالي والبحث العلمي من سنة **1987** إلى **1989**، ثم عيِّن سفيرًا لدى جامعة الدول العربية من **1989** إلى سنة **1990**، وعيِّن بعدها سفيرًا لدى المملكة السعودية من **1990** إلى سنة **1991**، وبعدها استأنف التدريس في الجامعة منذ أكتوبر **1991**. عُيِّن عضوًا لإتحاد الكتاب التونسيين، وتحصَّل على الجائزة التقديرية للجمهورية التونسية في اللغة والآداب، كما تحصَّل على وسام الاستقلال ووسام الجمهورية، وكذا جائزة العويس الثقافية للدراسات الأدبية والنقد سنة **2008 - 2009**[2].

له إنتاج متنوع ومن ذلك كتبه التالية[3]:

المجال	سنة الإصدار
في اللسانيات:	
التفكير اللساني في الحضارة العربية.	**1981.**
- قاموس اللسانيات.	**1984.**
- اللسانيات و أسسها المعرفية.	**1986.**
- مراجع اللسانيات.	**1989.**
- قضايا في العلم اللغوي.	**1994.**
- ما وراء اللغة.	**1994.**

1- www. Odaba sham.net, 24/04/2017, 19:11.
2 - althnainya. com, 24/04/2017, 18:00.

3- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص358.

- مباحث تأسيسية في اللسانيات	1997
- العربية والإعراب.	2003
- الشرط في القرآن.(مشترك).	1985
في النقد الأدبي:	
الأسلوبية و الأسلوب.	.1977
- قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون.	.1981
- النقد والحداثة.	.1983
- مراجع النقد الحديث.	.1989
- قضية البنيوية	.1991
- مساءلات في الأدب واللغة.	.1994
- المصطلح النقدي.	.1994
- في آليات النقد الأدبي.	.1994
- أبو القاسم الشابي في ميزان النقد الحديث.	.1996
- بين النص وصاحبه.	.2002
- النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي (مشترك)	1988
في السياسة:	
- العولمة والعولمة المضادة.	.1999
- اتقوا التاريخ أيُّها العرب.	.1999
- العرب والسياسة.	.2001
- التضخم أسبابه ومظاهره.(ترجمة).	.1979
في الإبداع:	
- فتنة الكلمات.	1998
- الأدب العجيب.	2000
- رواية تنتظر من يكتبها.	2002

الملحق: ـــــــ

قائمة المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

- المصادر:

– عبد السلام المسدي:

1. الأدب وخطاب النقد، ط**1**، **2004**م، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان.

2. المصطلح النقدي، (د،ط)، **1994**م، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع تونس.

3. جريدة الرياض، ع**13436**، **2005**م، السعودية.

- المراجع:

4. أحمد الشايب، أصول– النقد الأدبي، ط**1**، **1994**م، مكتبة النهضة الأدبية، مصر.

– أحمد مطلوب:

5. بحوث مصطلحية، (د،ط)، **1426ه/2006**م، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، العراق.

6. في المصطلح النقدي، (د،ط)، **1423ه/2002**م، منشورات المجمع العراقي، بغداد، العراق.

7. حسين الحاج حسن، النقد الأدبي في أثار أعلامه، ط**1**، **1416ه/1996**م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

8. سعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح (دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد)، ط**1**، **1430ه/2009**م، منشورات الاختلاف الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر.

9. عبد الرزاق جعنيد، المصطلح النقدي (قضايا وإشكالات)، ط**1**، **2011**م، عالم الكتب الحديث، الأردن.

– عبد العزيز حمودة:

10. المرايا المحدبة (من البنيوية إلى التفكيك)، (د،ط)، **1998**م، عالم المعرفة، الكويت.

11. المرايا المقعرة (نحو نظرية نقدية عربية)، (د،ط)، **2001**م، عالم المعرفة، الكويت.

12. عبد الكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ط**3**، **2009**م، دار الفرقان، الأردن.

13. **عبد الغني بارة**، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر(مقاربة حوارية في الأصول المعرفية)، (د،ط)، **2005**م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

14. **علي القاسمي**، علم المصطلح (أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية)، ط**1**، **2008**م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

15. **فاضل ثامر**، اللغة الثانية (في إشكاليات المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، ط**1**، **1994**م، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.

16. **محمد حسن حسن جبل**، علم الاشتقاق (نظريا وتطبيقيا)، (د،ط)، (د،ت)، مكتبة الآداب القاهرة، مصر.

17. **محمد علي الزركان**، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، (د،ط)، **1998**م، مطبعة إتحاد الكتاب العرب، دمشق.

18. **محمد زغلول سلام**، تاريخ النقد الأدبي والبلاغة (حتى القرن **4**هـ)، (د،ط)، **2002**م، المعارف، الإسكندرية، مصر.

19. **محمد عزام**، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، (د،ط)، (د،ت)، دار الشرق العربي، حلب، سوريا، بيروت، لبنان.

20. **محمد طبي**، وضع المصطلحات، (د،ط)، **1992**م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

21. **محمود فهمي حجازي**، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، (د،ط)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

22. **مولاي علي بوخاتم**، مصطلحات النقد العربي السيماءوي (الإشكالية الأصول والامتداد)، (د، ط)، **2005**م، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

23. **مهدي صالح الشمري**، في المصطلح ولغة العلم، (د،ط)، **2012**م، كلية الآداب جامعة بغداد، بغداد، العراق.

24. **نور الدين السد**، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (د،ط)، **2010**م، دار هومة، الجزائر.

25. **وفاء كامل فايد**، المجامع العربية وقضايا اللغة، (د،ط)، **2004**م، عالم الكتب.

- المعاجم:

26. أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، ط**1**، **1989**م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

27. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور أبي الفضل الإفريقي المصري، لسان العرب، (د،ط)، (د،ت)، دار صادر، بيروت، لبنان، مج**2**.

28. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، (د، ط)، 2004 م، دار الفضيلة، مصر.

29. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، ط**8**، **1426هـ/2005**م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

30. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط**4**، **1425هـ/2004**م، مكتبة الشروق الدولية، مصر.

31. محمد بوزواوي، معجم مصطلحات الأدب، (د،ط)، **2009**م، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر.

32. لطيف زيتون، معجم مصطلحات نقد الرواية، ط**1**، **2002**م، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.

- المجلات:

33. مجلة الآداب العالمية، ع144، 2010م، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا.

34. مجلة مقاليد، ع2، 2011م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

35. مجلة نزوى، ع86، 1996.

الملتقيات والمؤتمرات:

36. الملتقى الدولي الأول في المصطلح النقدي، 2011م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- المواقع الالكترونية:

37. www. odabasham.net.

38. athanainya. com.

فهرس
الموضوعات

شكر وعرفان

مقدمة ..... أ-ج

الفصل الأول

مفاهيم نظرية حول المصطلح النقدي

أولا- مفهوم المصطلح النقدي **05**

1- مفهوم المصطلح **05**

2- مفهوم النقد **10**

3- مفهوم المصطلح النقدي **13**

ثانيا- أهمية المصطلح النقدي **14**

ثالثا- آليات صياغة المصطلح النقدي **15**

1- الاشتقاق **16**

2- الترجمة **17**

3- المجاز **18**

4- النحت **19**

5- التعريب **19**

رابعا- إشكالية المصطلح النقدي **20**

خامسا- جهود الباحثين العرب والمجامع اللغوية العربية في الحد من إشكالية المصطلح النقدي **26**

الفصل الثاني

المصطلح النقدي من منظور عبد السلام المسدي

أولا- أهم القضايا النقدية في كتاب "المصطلح النقدي" لعبد السلام المسدي: **36**

1– تقديم كتاب "المصطلح النقدي" **36**

2– أهمية المصطلح النقدي **37**

3– آليات صياغة المصطلح النقدي **39**

3- الاشتقاق الاصطلاحي 44

ثانيا- أهم القضايا النقدية في كتاب الأدب وخطاب النقد لعبد السلام المسدي..... 46

1- تقديم كتاب الأدب وخطاب النقد..... 46

2- إشكالية المصطلح النقدي والحلول المقترحة للحد منها 46

ثالثا- قضية اختلاف المصطلح النقدي بين جناحي الوطن العربي "المشرق والمغرب" في مقالة "مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب لعبد السلام المسدي"..... 56

1– تقديم مقالة "مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب"..... 56

2– مظاهر الاختلاف في المصطلح النقدي بين المشرق والمغرب في الوطن العربي..... 56

الخاتمة 61

الملحق..... 63

قائمة المصادر والمراجع..... 66

فهرس الموضوعات 70

ملخص.

تعد قضية المصطلح النقدي من أبرز القضايا المطروحة في الساحة النقدية العربية، والناقد عبد السلام المسدي كغيره من النقاد والدارسين في العالم العربي لم يفوت الفرصة– في مدوناته النقدية– بأن يدلي برأيه في قضية المصطلح النقدي، التي هي من أهم القضايا والإشكالات التي تواجه الدارس في الفكر العربي المعاصر، وخصوصا في المجال النقدي. فقد حاول الإحاطة بكلّ ما يخص المصطلح النقدي، وعلى هذا فقد أكد استحالة إقامة أي علم بدون مدونته المصطلحية الخاصة به، كما ذهب إلى أنّه لا نهاية للأزمة المصطلحية في النقد العربي دون خلق وعي مصطلحي في العالم الثقافي العربي يتم من خلاله الإقرار بحرمة المصطلح، وعلم المصطلح.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، أزمة مصطلحية.

Résumé:

La question du terme critique est considérée comme l'une des questions les plus importantes posée sur la scène critique arabe. Comme parmi d'autres critiques et étudiants dans le monde arabe, le critique Abdessalem El Messidi n'a pas manqué l'occasion – dans ses recueils critiques- de donner son avis à la question du terme critique, qui est une question et une problématique des plus importantes que l'étudiant en pensée arabe contemporaine rencontre et notamment dans le domaine de la critique. Il a tenté de contourner tout ce qui se rapporte au terme de la critique ; sur ce, il a confirmé l'impossibilité d'établir aucune science sans son propre recueil terminologique. il est allé à dire qu'il n y a pas de limite à la crise terminologique en critique arabe sans créer une conscience terminologique dans le monde de la culture arabe par laquelle s'effectue la reconnaissance de caractère sacré du terme et la science terminologique.

Mots clés : terme, crise terminologique.